

جامعة محمد الأول
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
شعبة الجغرافيا
وحدة

جغرافية المغرب العربي

الجزء الثاني

الأستاذ الميلود زروقي

2014

السكان والتمدين والتهيئة في المغرب العربي

- ❖ التطور الديموغرافي للسكان المغربية
- ❖ التحول الديمغرافي والسكاني المغربي
- ❖ الخصائص الديمغرافية ومكونات النمو السكاني المغربي
- ❖ التركيب الديموغرافي للسكان (التركيب العمري-تطور الهرم السكاني-التركيب المهني)
- ❖ التوزيع الجغرافي المغربي للسكان وعوامل هذا التمرکز
- ❖ الانعكاسات الأساسية للتحضر الساحلي
- التوسع المهم للأحياء غير المهيكلة وأحياء الصفيح
- التوسع على حساب الأراضي الفلاحية
- تلوث الشواطئ والبيئة
- ❖ الهجرة الخارجية المغربية
- ❖ الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني بالمغرب
- الرهانات الأساسية لإعداد التراب بالمغرب
- التوجهات الجديدة لسياسة إعداد التراب بالمغرب
- أهداف سياسة إعداد التراب الوطني
- أسس السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني
- الهيكلية الجهوية لإعداد التراب
- آليات تفعيل سياسة وطنية لإعداد التراب
- ❖ التهيئة المجالية من خلال النموذج الجزائري
- المرحلة الأولى (1962-1979) سياسة التوازنات الجهوية
- المرحلة الثانية (1979-1990): المخططات الجهوية للتهيئة
- المرحلة الثالثة (ما بعد سنة 1990): غياب إستراتيجية واضحة للتهيئة الترابية
- خاتمة

التطور الديموغرافي للساكنة المغربية

انتقلت الساكنة المغربية من **11 مليون نسمة** سنة **1900** إلى **80 مليون نسمة** سنة **2004**؛ أي حوالي **1,25 %** من سكان العالم، إذ تضاعفت ساكنته خلال **100 سنة** أزيد من **7 أضعاف**.

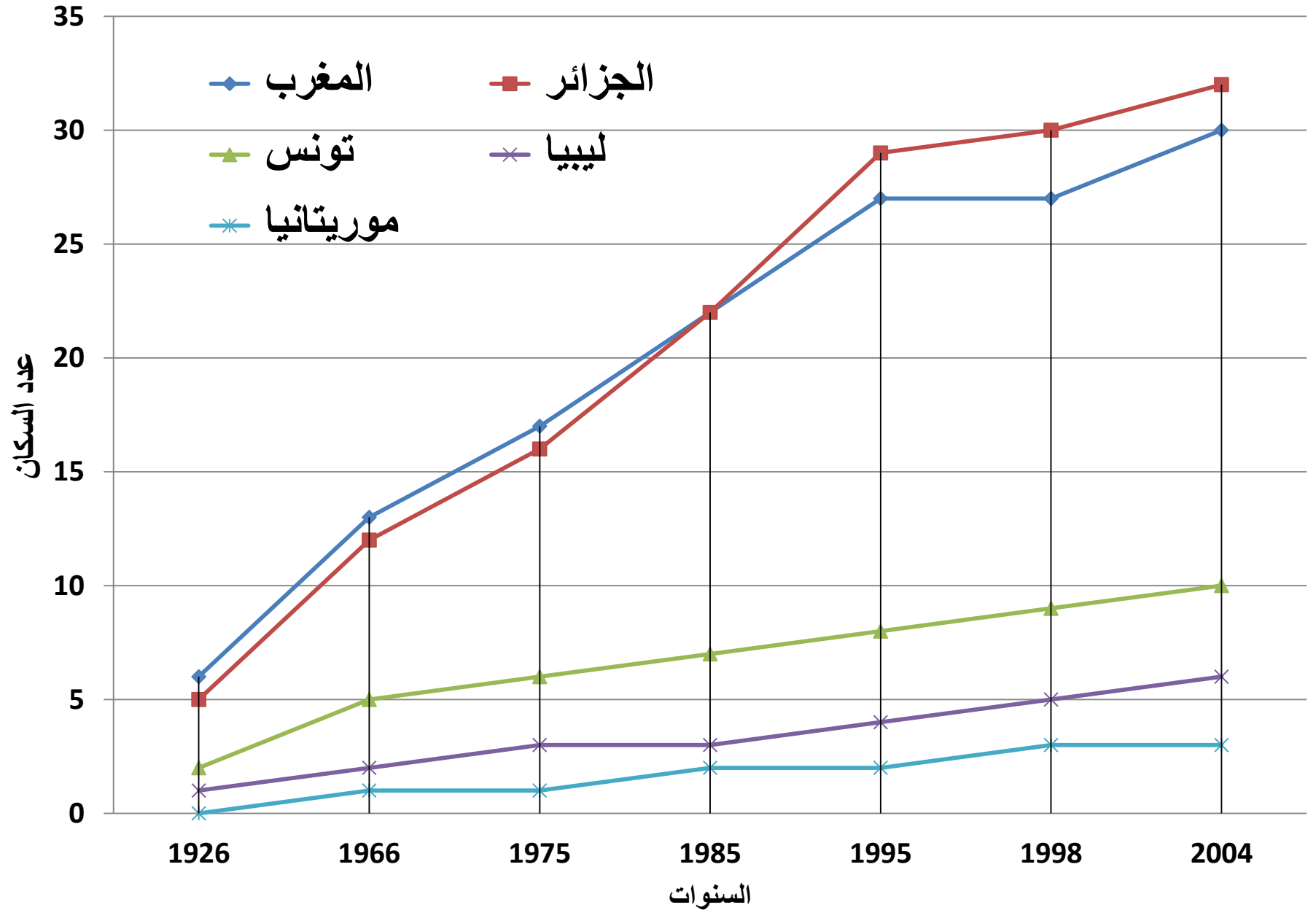
تتواصل الساكنة المغربية في النمو بشكل ملحوظ على المدى القصير والمتوسط بمعدلات سنوية، تتجاوز أحيانا **2 %** مما سيؤدي إلى ضغوط متزايدة على سوق العمل.

للتعدي قبل سنة 2020 سقف 100 مليون نسمة

- تظهر المعطيات الديمغرافية للمغرب العربي أن عدد السكان في تزايد مستمر منذ عدة عقود،
- هذه الثروة البشرية يجب أن نقدرها ونثمنها اليوم، ونبحث عن مكوناتها حتى نعرف كيف نسخرها للنمو الاقتصادي لصالح هذه البلدان حتى لا تكون عائقا من عوائق النمو والازدهار،

2004	1998	1995	1985	1975	1966	1926	السنة البلد
29.9	27.4	27.1	21.8	17.3	13.4	6.2	المغرب
31.6	30.1	28.6	21.9	16	11.9	5.2	الجزائر
10.0	9.3	8.9	9.6	5.7	4.6	2.1	تونس
5.5	5.2	4.4	3.3	2.4	1.6	0.7	ليبيا
3.0	2.5	2.3	2.0	1.4	0.9	0.3	موريتانيا
80.0	74.5	71.3	58.6	42.8	32.2	14.5	المغرب العربي

تطور سكان المغرب العربي (مليون نسمة)



تطور سكان المغرب العربي والإسقاطات لسنة 2015 (بالمليون نسمة)

معدل التزايد بالنسبة المئوية		2015	1997	1975	البلد
1997-2015	1975-1997				
1.9	2.8	37.5	29.4	16	الجزائر
1.4	2.0	35	26.9	17.3	المغرب
1.3	2.2	12	9.2	5.7	تونس
2.1	3.5	7.5	5.0	2.4	ليبيا
2.5	2.7	4	2.5	1.4	موريتانيا
1.8	2.6	96	73.0	42.8	المجموع

فرغم التفاوتات الظاهرة بين أعداد السكان في كل بلد مغربي، فإن منحنيات النمو السكاني متشابهة في عمومها مع بعض الاختلافات الطفيفة وذلك بحكم الانتماء إلى مجموعة واحدة.

فالزيادة المتواصلة للسكان المغربية، جعلت المغرب العربي ينتقل من **6 مليون نسمة سنة 1850 إلى أكثر من 100 مليون نسمة متوقعة قبل سنة 2020.**

ويظهر كذلك، أن معدلات النمو بدول المغرب العربي ما تزال مرتفعة بالمقارنة مع الدول الأوروبية التي انخفض فيها هذا المعدل إلى ما دون **1 %**،

ولهذا تبقى المنطقة تصنف ضمن مجموعة العالم الثالث بحكم الزيادات التي فاقت التوقعات خاصة بالنسبة لليبيا وموريتانيا وحتى الجزائر، باستثناء تونس والمغرب، حيث سجلا تراجعا معتبرا.

التحول الديمغرافي والسكاني في المغرب العربي

- إن المشكل الديموغرافي قاسم مشترك بين دول العالم وخاصة منها الواقعة ضمن ما يسمى بالعالم الثالث.
 - يكن المشكل أساسا في وتيرة النمو القوية للسكان، مما يشكل إرباكا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية،
 - فإذا كانت دول الجنوب ومن ضمنها دول المغرب العربي شهدت نموا ديمغرافيا يقلق الأوساط السياسية على المستوى العالمي،
 - فإن الدول المتقدمة تعاني من جهتها أزمة الشيخوخة السكانية
- نتيجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي.**
- فالمشكل السكاني مشكل عالمي إلا أنه يتباين بين المجموعة المتقدمة ودول العالم الثالث، وهذا يدل على أن الإشكالية الديمغرافية
- سيف ذو حدين: فالقلة تخلق مشكلة، كما أن الكثرة تخلق مشكلة لا تقل أهمية عن الأولى.**

إن النمو السكاني لأي مجتمع بشري حسب **نظرية التحول السكاني للجغرافي جون كلارك**، يقطع مراحل ديموغرافية محددة، يكون الانتقال من مرحلة لأخرى طبقاً لما حققه هذا المجتمع من نمو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً ما يتعلق **بالجانب الصحي والتعليمي والتأهيلي لسكانه**.

ويتم الاستناد على إحصائيات السكان **كدعامة أساسية في تطبيق نظرية الانتقال الديموغرافي وتحديد المراحل الديموغرافية التي قطعتها الساكنة المغاربية**.

مراحل التحول الديمغرافي

- في الدراسات السكانية هناك **4 مراحل للنمو السكاني** تجتازها كل المجتمعات البشرية:
- **أولاً: المرحلة البطيئة أو مرحلة الثبات** بسبب المعدل المرتفع لكل من الولادات والوفيات ويتمثل هذا النوع في المجتمعات البدائية ذات البناء الاجتماعي القبلي أو التقليدي المتخلف التي لم تنتقل بعد إلى الحياة العصرية.
- **ثانياً: تزداد سرعة النمو في المرحلة الثانية، نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة أسرع من هبوط الولادات** بسبب تحسن المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي. لقد مرت الدول الصناعية بهذه المرحلة التي استمرت زهاء **المئة سنة**، بينما دخلت الدول النامية إليها بسرعة مستفيدة من التقدم الحاصل في مجال الطب الوقائي والعلاجي ولا يزال الكثير منها يمر بهذه المرحلة.
- **ثالثاً: يبدأ النمو السكاني في المرحلة الثالثة بالهبوط التدريجي بسبب هبوط الولادات وتسمى بالمرحلة الانتقالية،**
- **رابعاً: يصل النمو في المرحلة الرابعة إلى الثبات المرشح للتناقص** وتمر بهذه المرحلة حالياً دول أوروبا وجل الدول المتقدمة.

أ- المرحلة الأولى:

تسمى النظام الديموغرافي البدائي، ويصفها **كلارك** بمرحلة **الثبات العالي**، تتميز بنسب **إنجاب ووفيات عاليتين**، ينتج عنه **نمو سكاني بطيء**. هذه المرحلة مرتبطة بحالة **التخلف الصحي والاجتماعي**.

اجتاز المغرب العربي هذه المرحلة، حيث بلغ معدل النمو السكاني نسب متدنية جدا **0.6% - 0.8%**.

لقد عاش المغرب العربي خلال فترة الاحتلال أوقات عصيبة ساعدت الظروف الطبيعية إلى جانب الظروف التاريخية والاقتصادية على انتشار العديد من الأوبئة الفتاكة عملت على الحد من ساكنته.

إذ ساعدت سنوات الجفاف والجذب والقحط على انتشار العديد من الأوبئة كالطاعون والحمى والكوليرا... فقدت تونس ما بين **1866-1869** حوالي **خمس سكانها**،

في المغرب الأقصى، لقي **300 ألف شخص** حذفهم ما بين **1945-1946** نتيجة الجفاف الحاد الذي أصابه آنذاك. إذ ارتفع معدل الوفيات ليصل إلى **50 ٪ سنة 1945 و 35 ٪ سنة 1946**. ونفس الشيء **حصل في الجزائر خلال سنة 1860**، الناتجة عن الأوبئة الفتاكة كالكوليرا والطاعون والسل والفقر وسوء التغذية.

كما حصدت المواجهات التي خاضها السكان ضد المحتل من أجل الاستقلال أعدادا هائلة في كل دول المغرب العربي، والجزائر وحدها كلفها الاستقلال أزيد من **1.5 مليون شهيد بعد 130 سنة من الاستعمار**.

ب- المرحلة الثانية:

تسمى بمرحلة **التزايد السكاني المتقدم** وتظل معدلات المواليد على ارتفاعها. بينما تنخفض معدلات الوفيات وبالتالي يحدث ما يوصف **بالفجوة الديموغرافية**، نتيجة تحسن مستوى الوقاية العلاجية لأمراض الطفولة والرعاية الصحية عموماً، حيث ينخفض معدل الوفيات ووفيات الأطفال خاصة، بينما **يبقى معدل الخصوبة** **عاليا خاصة خلال الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات**.

عرف المغرب العربي، ما بعد الثمانينات انخفاض كبير في معدل المواليد، حيث ارتفاع معدل المواليد في الستينات والسبعينات لفت الانتباه إلى **خطورة التزايد السكاني السريع ونتائجه في عرقلة عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية** وثقل عبئ الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تتحملها الدول، فوضعت إستراتيجية وسنت قوانين كان هدفها كبح التزايد المستمر للسكان من خلال السيطرة على معدلات المواليد خاصة في تونس وبعدها المغرب، حيث اتبعت سياسة تنظيم النسل وتحديده منذ الستينات من القرن الماضي، مما أدى إلى خفض معدل الخصوبة عن طريق مجموعة من الإجراءات أذكر منها:

- منع تعدد الزوجات ودخول المرأة سوق العمل.
- بيع الوسائل الواقية من الحمل في الصيدليات وتوزيعها مجاناً في المراكز الصحية.
- تشجيع برامج تحديد النسل، حيث أن انتشر استخدام وسائل منع الحمل بين النساء (15-49سنة) في تونس 60 % مقارنة بالجزائر 51 % والمغرب 50 % .
- حق الإجهاض الذي كان مقتناً في البداية ثم أصبح مسموحاً به دون شرط أو قيد.

وكان من أهم نتائج هذه السياسة خاصة في تونس والمغرب وبدرجة أقل في الجزائر وبالتالي انتقال السكان من **مرحلة التزايد السكاني المتقدم إلى التزايد السكاني المتأخر**.

ج- المرحلة الثالثة:

انطلقت مرحلة **التزايد السكاني المتأخر في منتصف التسعينات**، وتتسم هذه المرحلة **بهبوط معدلات الوفيات مع الحفاظ على مستوى خصوبة متوسط** مقارنة بالدول المتقدمة،

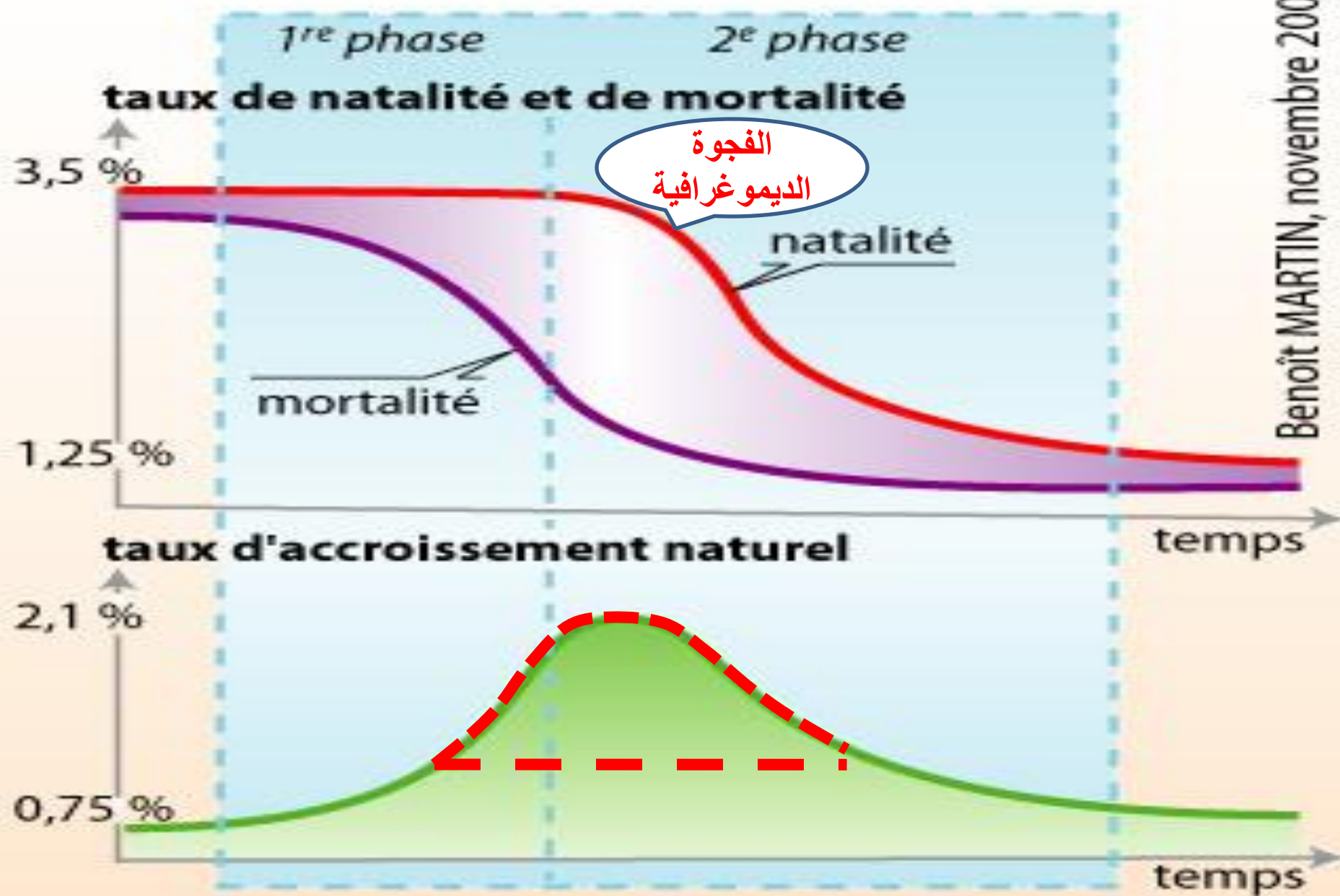
تكون دول المغرب العربي بهذه المعدلات، قد حققت انخفاض نسبي في معدل الخصوبة باستثناء ليبيا وموريتانيا،

يرجع هذا إلى عدة أسباب منها

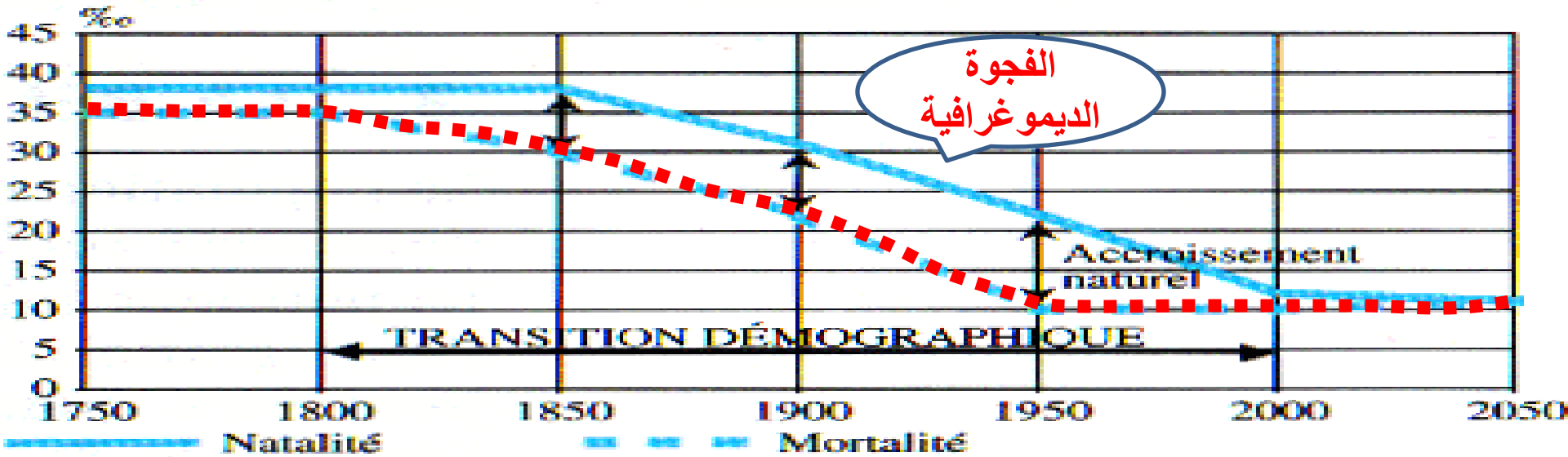
- انخفاض معدل زواج الإناث في الفئتين العمريتين 15- 19 سنة و20- 24 سنة
- نقص فرص التشغيل وانتشار البطالة وخاصة الشباب الحاملين للشواهد
- نجاح سياسة التخطيط العائلي والتنظيم الأسري خاصة في تونس والمغرب،
- تزايد صعوبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية كأزمة السكن الحادة في المدن
- ساهمت أزمة السكن في رفع معدل سن الزواج، الناتجة بدورها عن ظاهرة التمدين التي تولدت عنها ثقافة انجابية جديدة

لقد أكدت الدراسات الديموغرافية أن نسبة ولادات الإناث انخفضت في الأعمار المبكرة 15- 19 سنة من 7 % إلى 2 % من مجموع الولادات خلال الفترة ما بين 1970-1997.

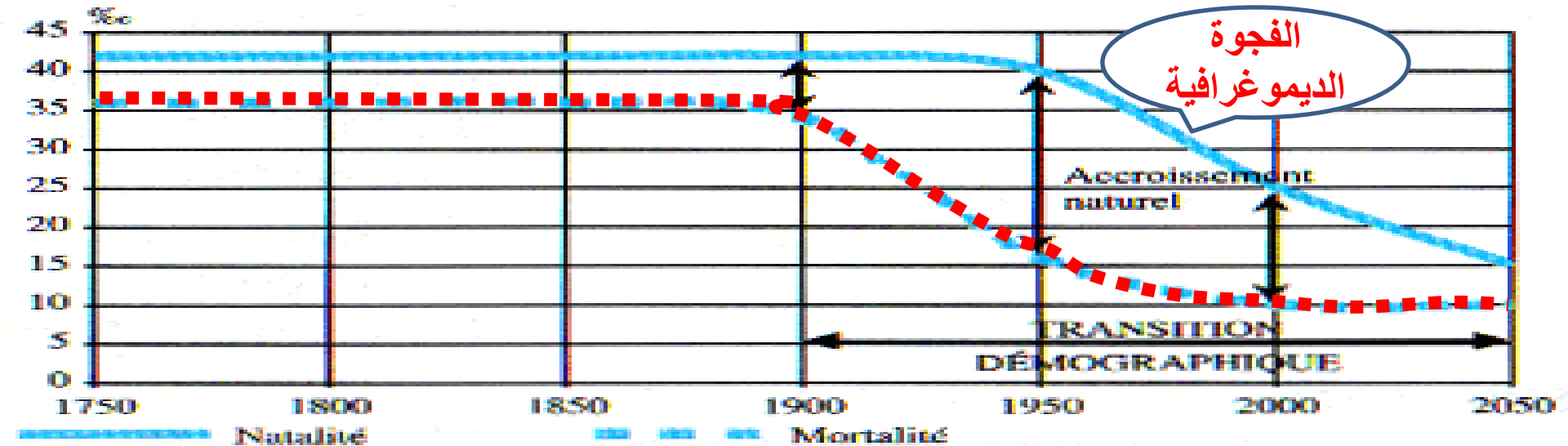
La transition démographique



دول الشمال الغنية



دول الجنوب النامية



الخصائص الديمغرافية ومكونات النمو السكاني المغربي

يفسر النمو الديمغرافي بزيادة الولادات ونقصان الوفيات الناجم عن التقدم الصحي والطبي والتحسين النسبي لمستوى المعيشة لدى قطاعات واسعة من السكان.

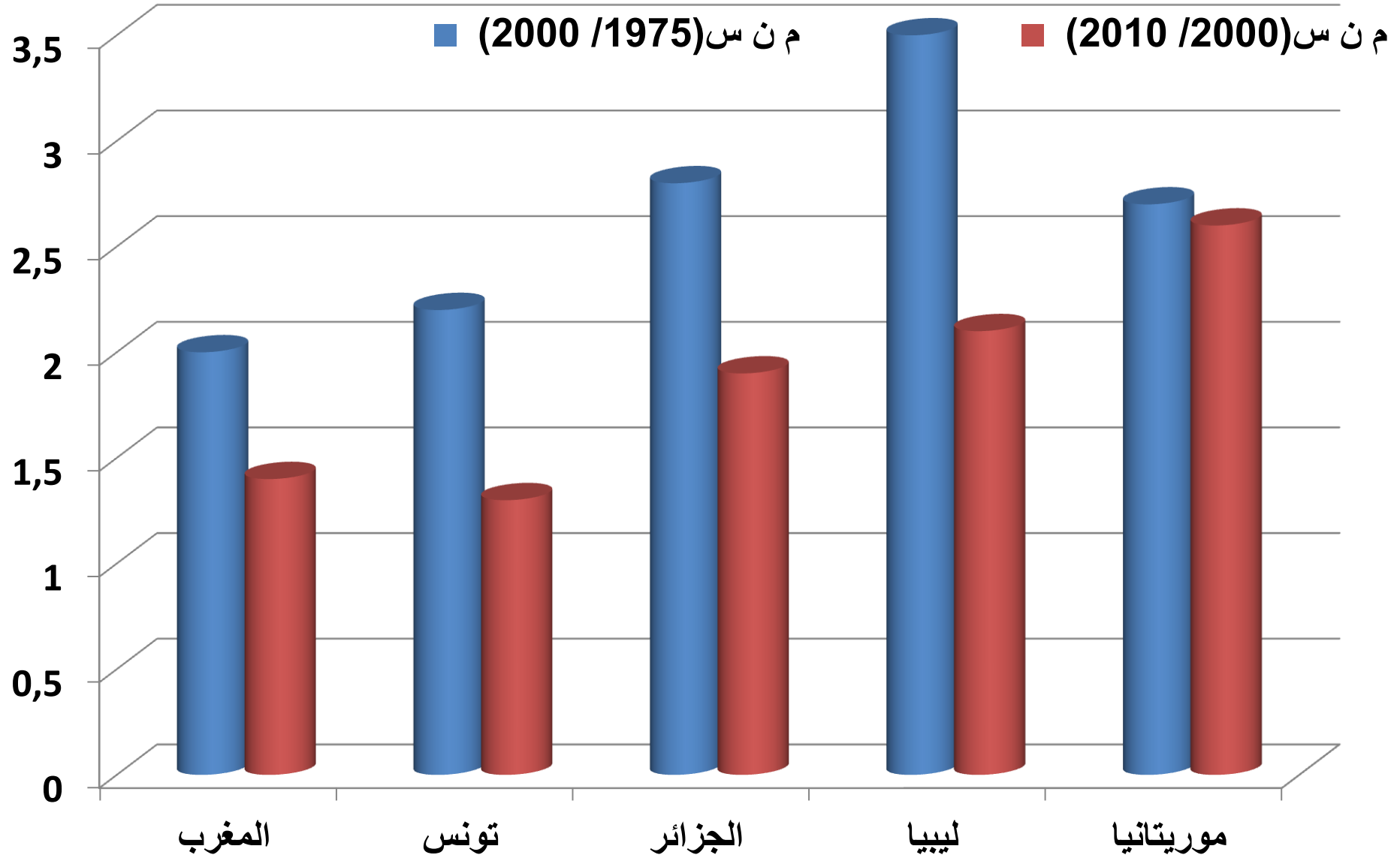
ففي الستينيات تنطلق الدول المغربية بمعدلات مواليد متقاربة تتراوح ما بين 46‰ و 50‰.

هذه المعدلات تراجعت بشكل ملحوظ في كل من تونس والمغرب وبدرجة أقل في الجزائر، وعلى العكس من ذلك ليبيا وموريتانيا ما يزال نظامهما الإنجابي ذو خصوبة طبيعية؛ أي أكثر من 40‰.

معدل النمو السنوي بالمغرب العربي

البلد	م ن س (2000 / 1975)	م ن س (2010 / 2000)
المغرب	2	1.4
تونس	2.2	1.3
الجزائر	2.8	1.9
ليبيا	3.5	2.1
موريتانيا	3	2.6

معدل النمو السنوي لدول المغرب العربي



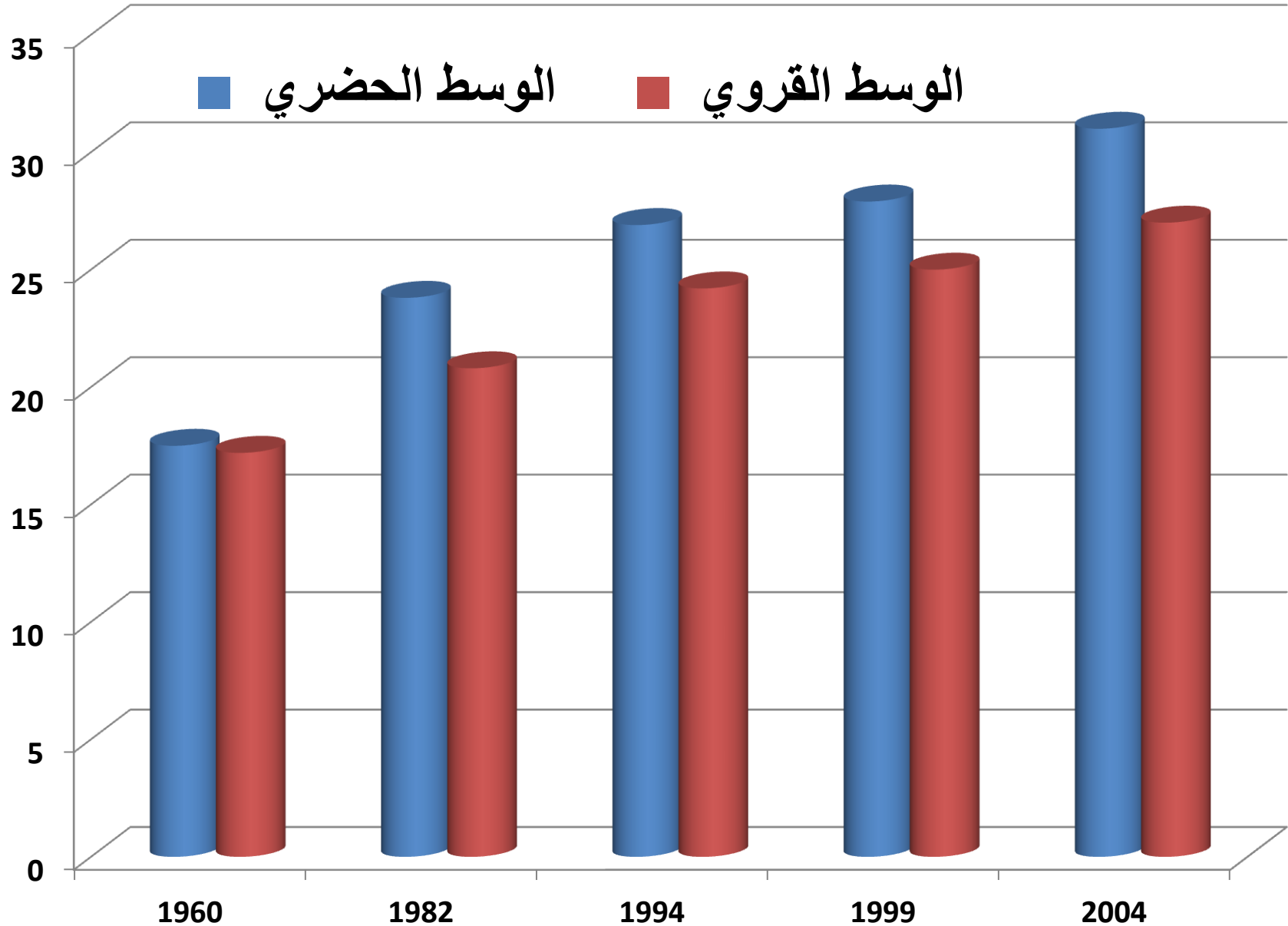
أسباب التراجع في بعض البلدان المغاربية، بينما يبقى مرتفعا في دول أخرى

يعود هذا الاختلاف بين المجموعتين المغاربيتين إلى تشجيع تونس أولا ثم المغرب ثانيا والجزائر فيما بعد على **تنظيم النسل** عن طريق سن مجموعة من الإجراءات كتأخير سن الزواج (**20 سنة بالنسبة للذكور و18 سنة بالنسبة للإناث**)، بحيث تراجع سن الزواج لأسباب اقتصادية واجتماعية، ففي المغرب الأقصى مثلا نسجل تراجعا كبيرا بين أول وآخر إحصاء.

تطور سن الزواج حسب الوسط بالمغرب الأقصى

الوسط/ السنوات	1960	1982	1994	1999	2004
الوسط الحضري	17.5	23.8	26.9	27.9	31
الوسط القروي	17.2	20.8	24.2	25.0	27
المجموع	17.3	22.3	25.8	26.8	29

تطور سن الزواج حسب الوسط بالمغرب الأقصى



أسباب الحد من الإنجاب

- منع تعدد الزوجات في تونس وقتن في المغرب من خلال **مدونة الأسرة والطفل**
- سمح بالإجهاض على نطاق واسع رغم أنه ممنوع شرعا وقانونا.
- فتح الباب على مصراعيه لاستعمال مختلف وسائل منع الحمل (ارتفعت نسبة استخدام وسائل منع الحمل إلى أكثر من 60 % في كل من تونس والجزائر والمغرب، في موريتانيا وليبيا تقل عن 20 %).
- انتشار التعليم وبالأخص في البادية وكذا ارتفاع نسبة تدرس الإناث وطول الدراسة وخاصة الجامعية، وخروج النساء للعمل.
- تزايد نسبة التمدن أسهم بشكل كبير في تغير السلوك الإنجابي والميل إلى الحد من عدد المواليد بسبب ضغوطات الحياة وتعتها في المدينة مما أدى إلى انتشار ظاهرة العزوبة والعنوسة .
- إن تقلص معدل الوفيات ووفيات الأطفال خاصة شبيه بما هو موجود بالدول المتقدمة ساعد على الحد من الإنجاب لأن العائلات تعمل على الإكثار من الأطفال باعتبارهم **أولا** قوة مساعدة لأبائهم خاصة في البادية، **وثانيا** في حالة فقدان بعض الأطفال يبقى البعض الآخر.

معدل وفيات الأطفال في دول المغرب العربي (1000 نسمة)‰

البلد	1970	1990	2000	2004
الجزائر	123	55	35	35
ليبيا	105	68	20	16
تونس	135	43	25	21
المغرب	120	68	57	39
موريتانيا	150	-	120	120

الخصائص الديموغرافية للمغرب العربي (1000 نسمة) سنة 2004

البلد	السكان (مليون نسمة)	معدل المواليد ‰	معدل الوفيات ‰	معدل وفيات الأطفال ‰	معدل الازدياد الطبيعي %	متوسط أمد الحياة	ترتيب التنمية البشرية
المغرب	29.6	23	6	39	1.4	71.1	126
الجزائر	31.6	30	6	35	1.9	72.6	107
تونس	9.6	22	7	21	1.3	72.9	91
ليبيا	5.3	28	3	16	2.5	72.4	61
موريتانيا	2.7	41	13	120	2.6	51.9	154

يبلغ معدل النمو السكاني للدول المغاربية حاليا حوالي 1.7%، ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا (2,8 %) وأقلها في تونس بنسبة 1.3 % وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.

معدلات الولادات والوفيات

- يبلغ معدل الولادات 23.7‰، في حين يبلغ معدل الوفيات 5.7‰
- وسجل أعلى معدل وفيات الأطفال في موريتانيا، نجده يبلغ 120‰
- وهو ثالث أعلى معدل في الوطن العربي بعد الصومال وجيبوتي.
- وأقل معدل داخل الدول المغاربية فهو في ليبيا حيث يبلغ 16‰ .

أهم الملاحظات

-تقلص معدل الوفيات العام

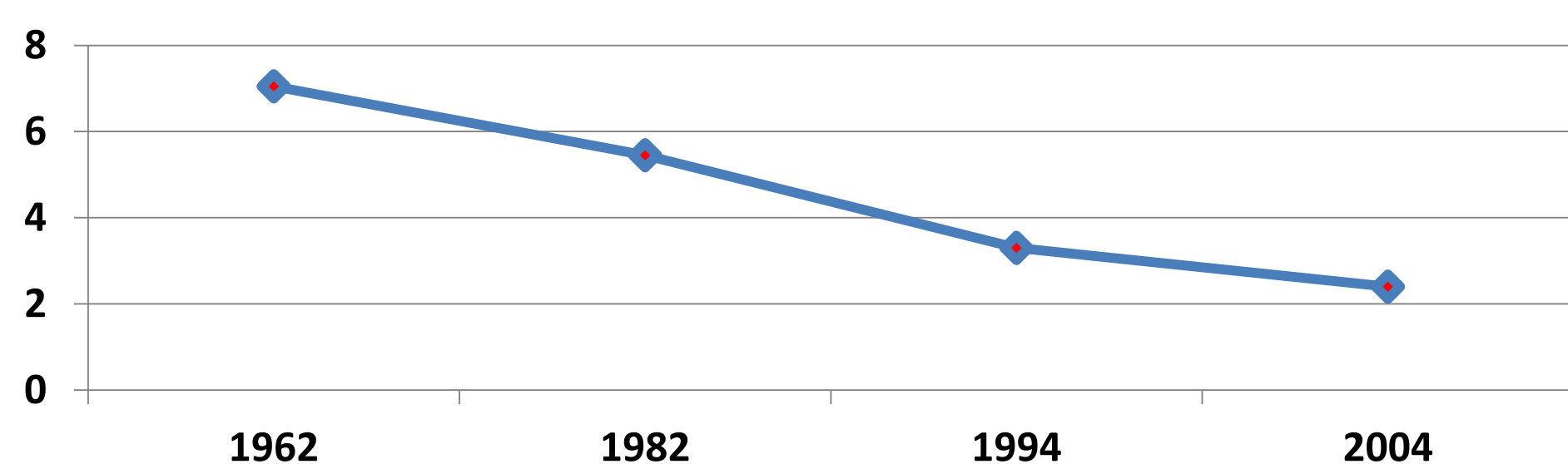
-تقلص واضح لمعدل وفيات الأطفال، الهاجس الأكبر لدى العائلات، الشيء الذي كان له وقع على الحد من الإنجاب، إذ انتقلت معدلاته من 160 ‰ إلى أقل من 40 ‰ **باستثناء موريتانيا (120 ‰).**

- صاحب **تقلص الوفيات العامة ووفيات الأطفال**، تقلص معدلات الخصوبة؛ أي عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة في سن الإنجاب (15-45 سنة)،

تطور معدل الخصوبة بالمغرب الأقصى

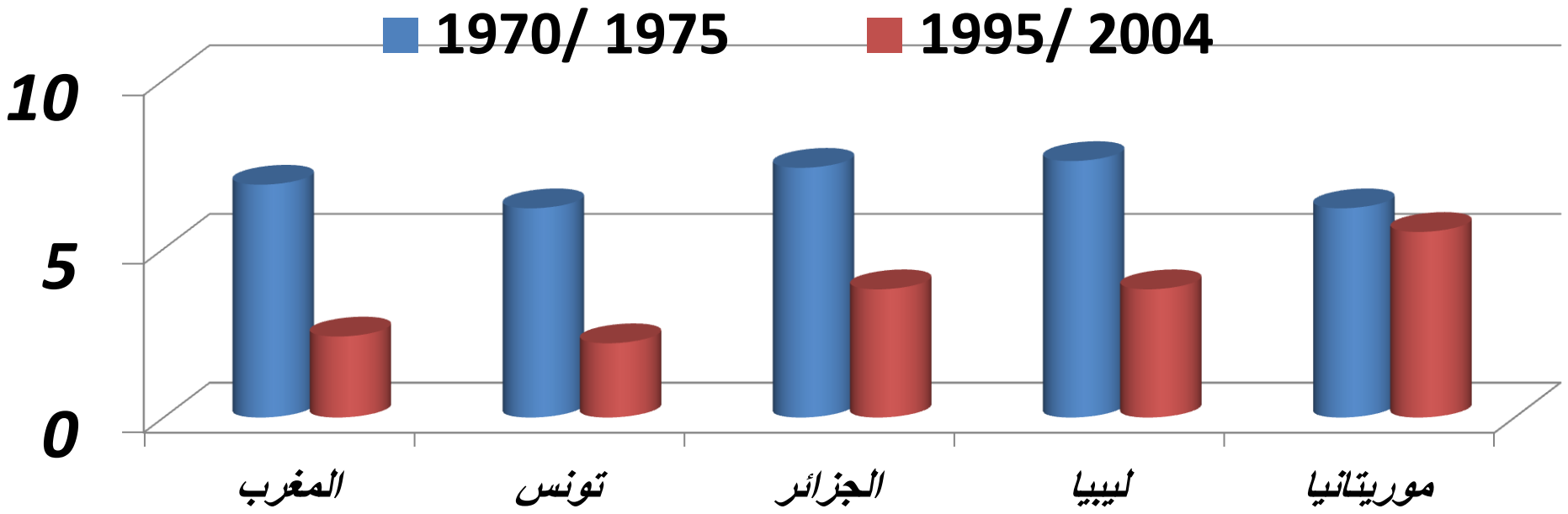
السنوات	الوسط الحضري	الوسط القروي	المعدل
1962	7.20 طفل / امرأة منجبة	6.90 طفل / امرأة منجبة	7.05
1982	4.30 طفل / امرأة منجبة	6.60 طفل / امرأة منجبة	5.45
1994	2.50 طفل / امرأة منجبة	4.10 طفل / امرأة منجبة	3.30
2004	2.05 طفل / امرأة منجبة	2.80 طفل / امرأة منجبة	2.40

معدل الخصوبة بالوسطين الحضري والقروي في المغرب الأقصى



معدل الخصوبة بالمغرب العربي

2004 /1995	1975 /1970	البلد
2.4	6.9	المغرب
2.2	6.2	تونس
3.8	7.4	الجزائر
3.8	7.6	ليبيا
5.5	6.2	موريتانيا



إن مؤشر معدل الخصوبة يقسم المغرب العربي إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تضم المغرب وتونس بأقل من 3 أطفال لكل امرأة منجبة،

المجموعة الثانية: تضم الجزائر وليبيا (حوالي 4 أطفال/امرأة منجبة)،

المجموعة الثالثة: تضم موريتانيا بمعدل يزيد عن 5 أطفال/امرأة منجبة.

التركيب الديموغرافي للسكان

- رغم الجهود للحد من الإنجاب عن طريق خفض معدلات الخصوبة لدى **النساء المنجبات**، فإن معدلات الازدياد الطبيعي ما تزال توحى بارتفاع النسق الديمغرافي للسكان المغربية مقارنة مع الضفة الأوربية المقابلة.

معدلات الازدياد الطبيعي

الدول	المغرب	تونس	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	الإتحاد الأوروبي
1982	%2.6	%2.2	--	--	--	%0.7
1994	%2.1	%1.9	% 2.8	% 3.5	%3	%0.7
2004	%1.4	%1.3	% 1.9	% 2.5	%2.6	%0.6

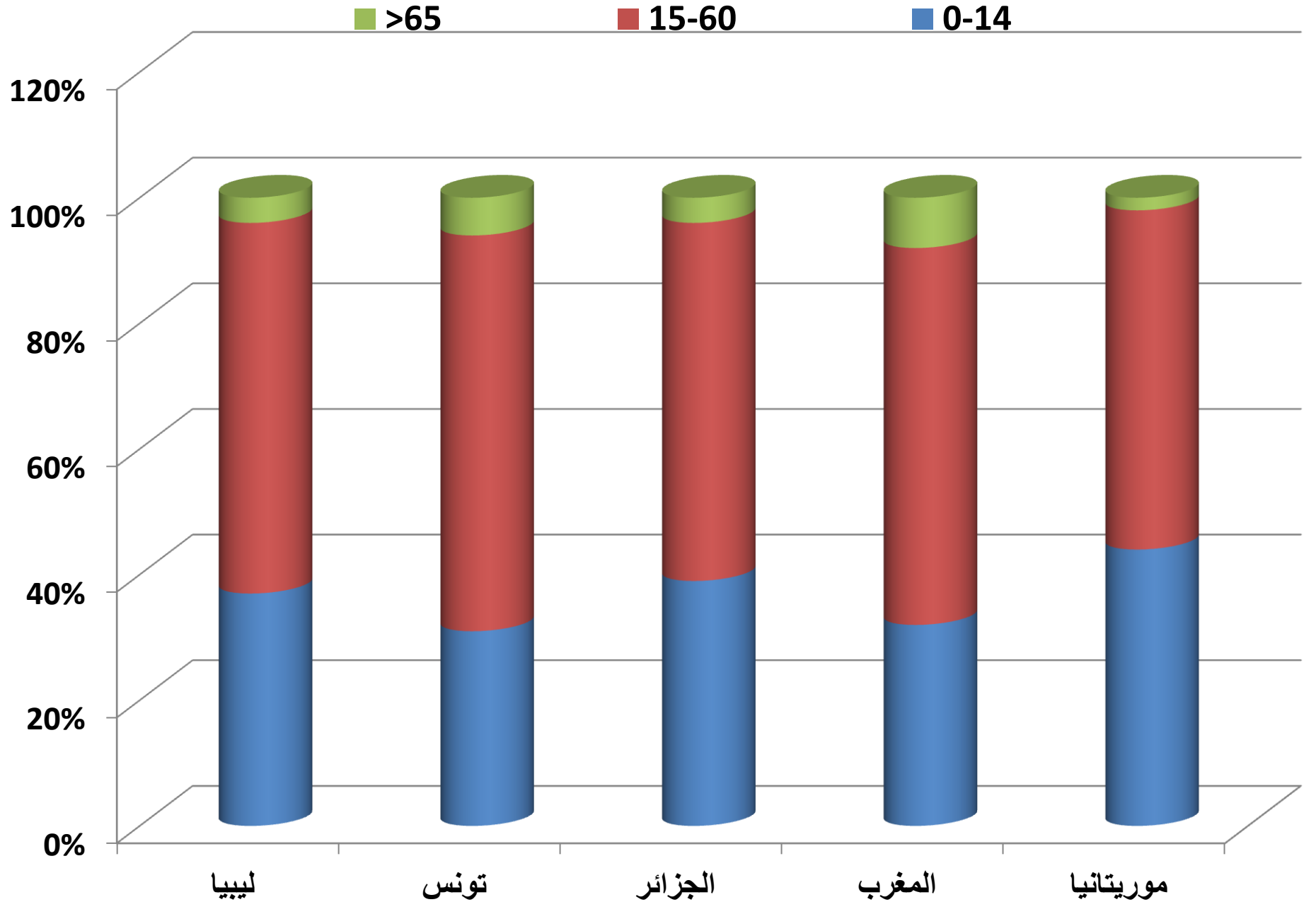
التركيب العمري

- لا يختلف التركيب المغاربي للسكان عن نظيره في البلدان النامية من حيث الفئات العمرية،
- يتميز الهرم السكاني **باتساع القاعدة من الأطفال وقمة ضيقة ومحدبة من الشيوخ** عكس الهرم السكاني للبلدان المتقدمة.
- **ينفرد المجتمع المغاربي بفتوة ديموغرافية،** إن أكثر من **40 %** من سكانه **دون سن العشرين.**

التركيب العمري للسكان بالمغرب العربي(2004)

الفئات/الدول	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
14-0	37%	31%	39%	32%	44%
60-15	59%	63%	57%	60%	54%
65<	4%	6%	4%	8%	2%

التركيبة العمري للسكان بالمغرب العربي



التركيب العمري للسكان بالمغرب العربي

النسبة	الفئة
% 34.10	0-14
% 61.40	15-65
% 4.50	فوق سن 65

معرفة القراءة والكتابة

يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان الاتحاد المغاربي **56%**،

تسجل **ليبيا** أعلى معدل بين دول الاتحاد بنسبة **76.2%**.

نسبة الشباب من
فئة (0-19)

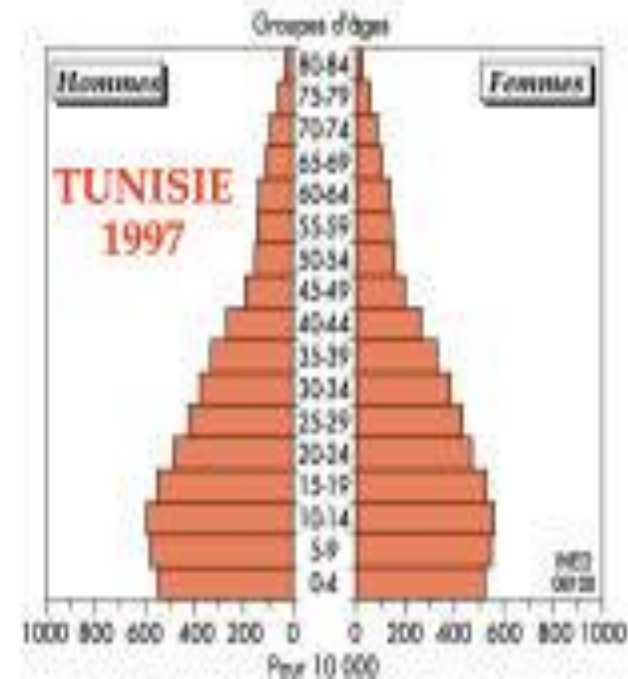
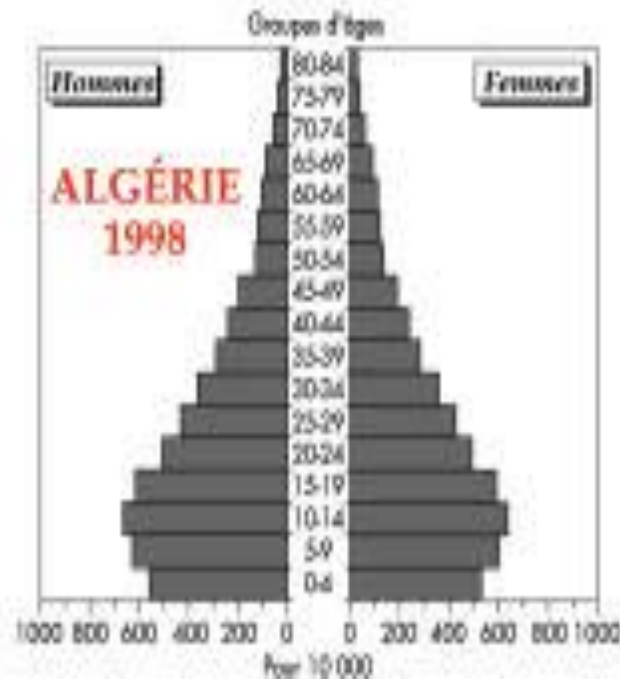
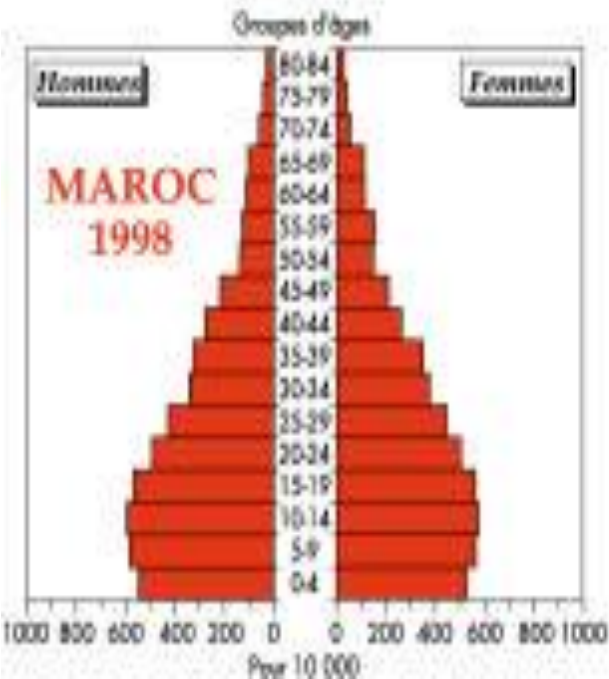
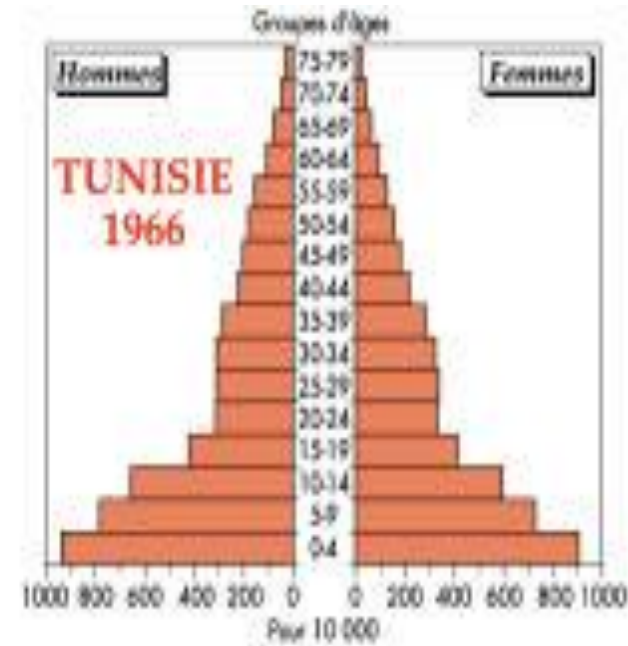
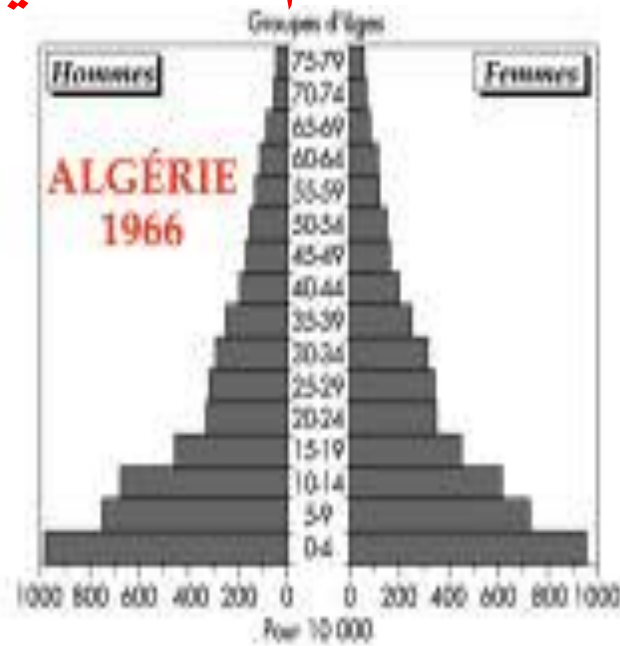
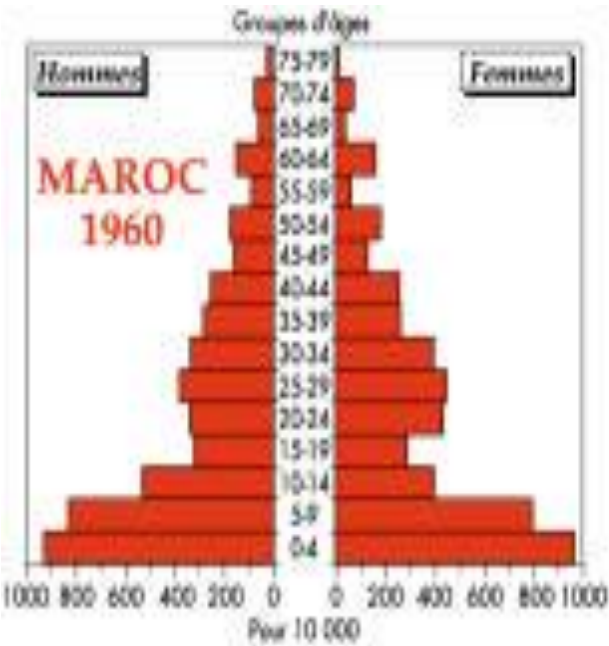
La part des jeunes
(0-19 ans, en %)



Source : RGPH, 2004

100 km

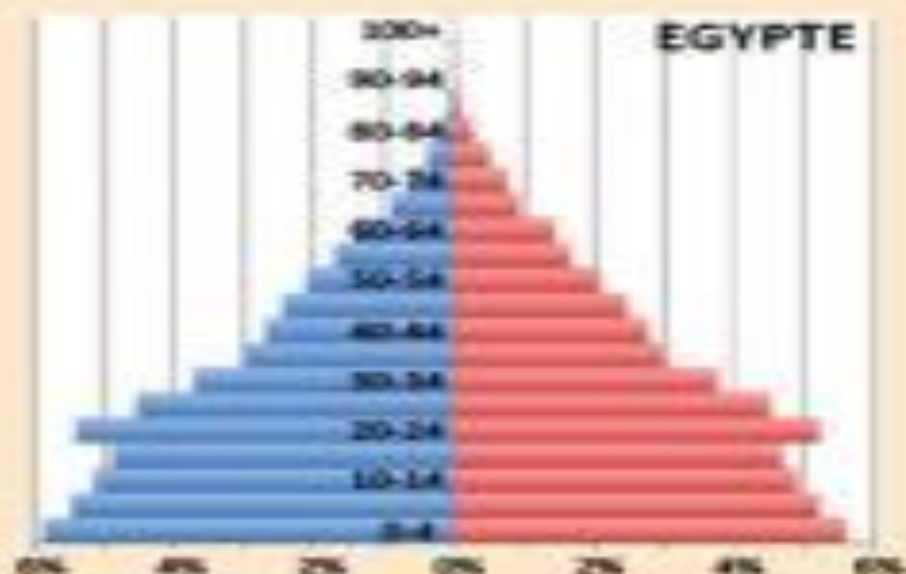
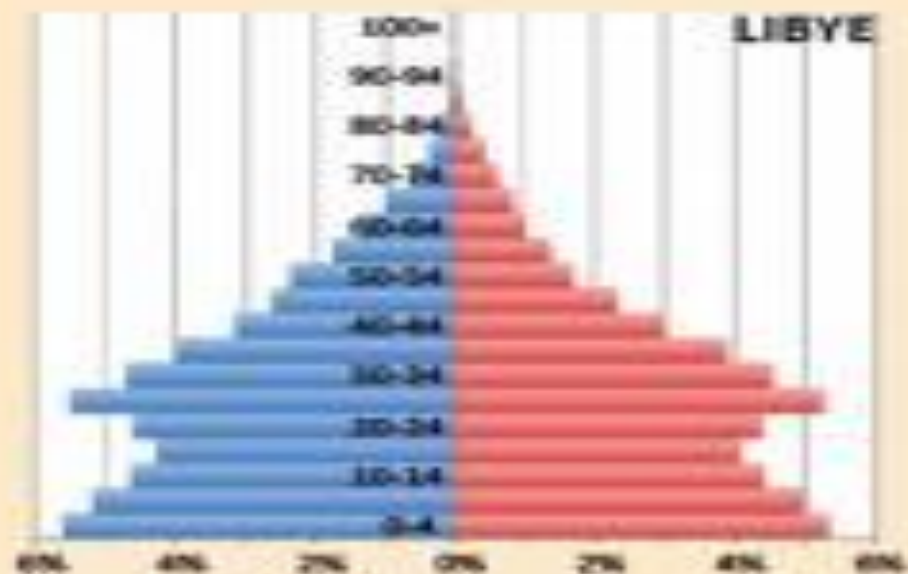
تطور الهرم السكاني



A TITRE
DE COMPARAISON...

2000

MACHREK

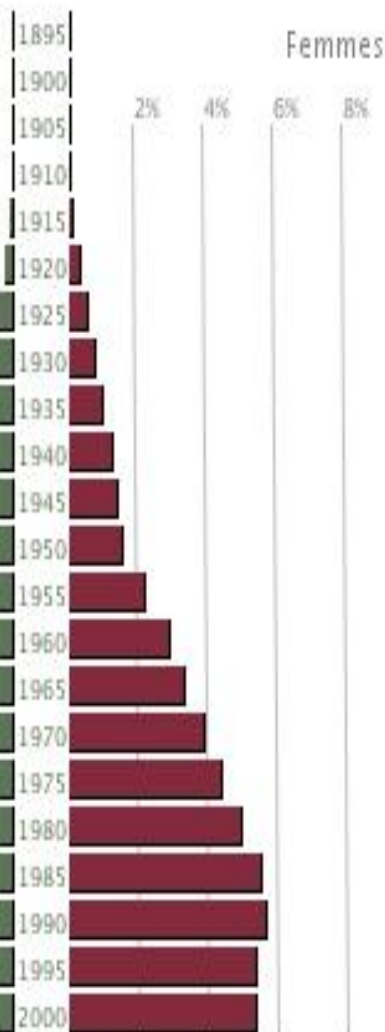


تطور الهرم السكاني في المغرب

Pyramide des âges: 2000

Maroc

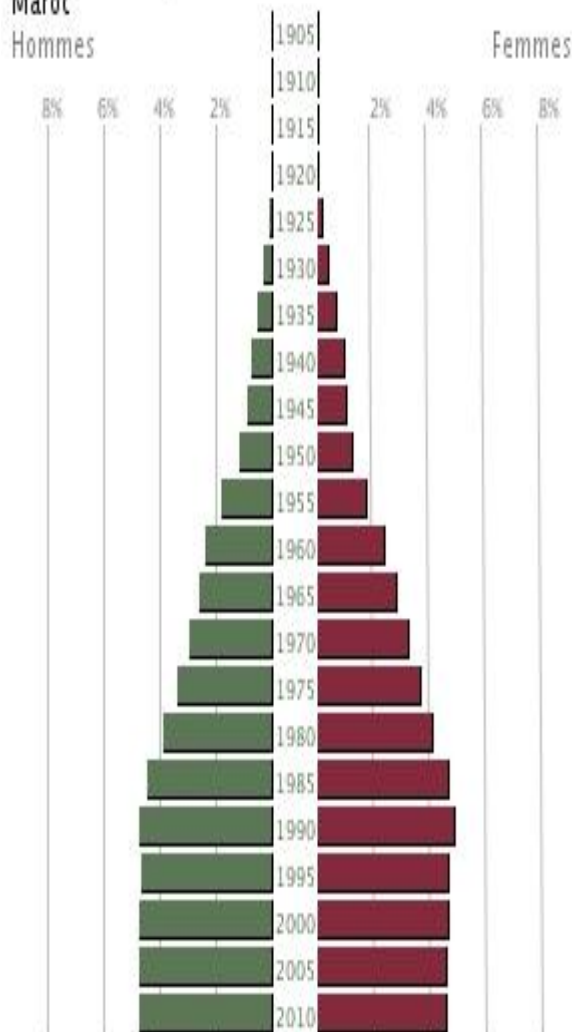
Hommes



Pyramide des âges: 2010

Maroc

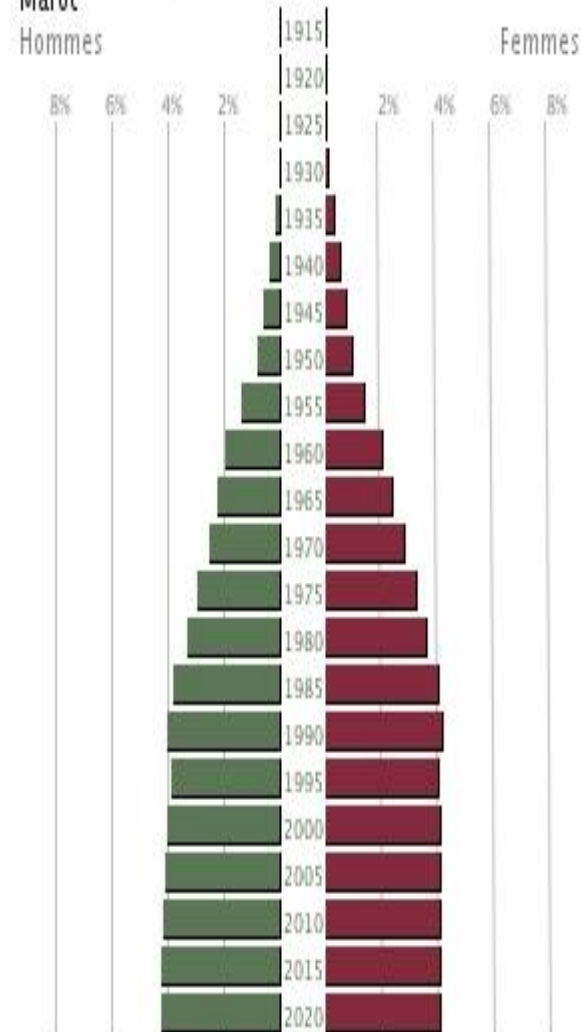
Hommes



Pyramide des âges: 2020

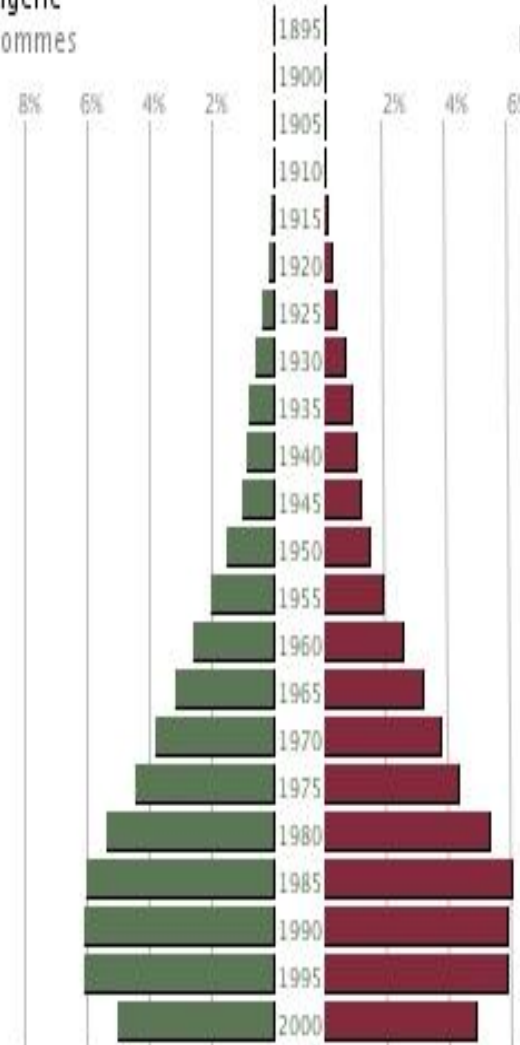
Maroc

Hommes

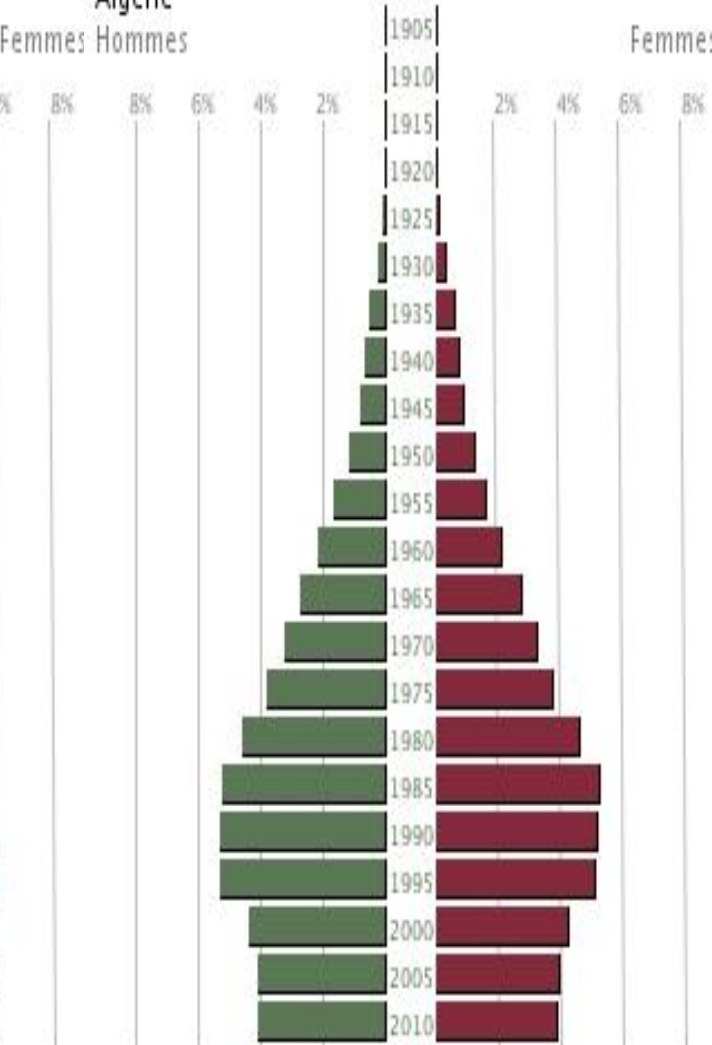


تطور الهرم السكاني في الجزائر

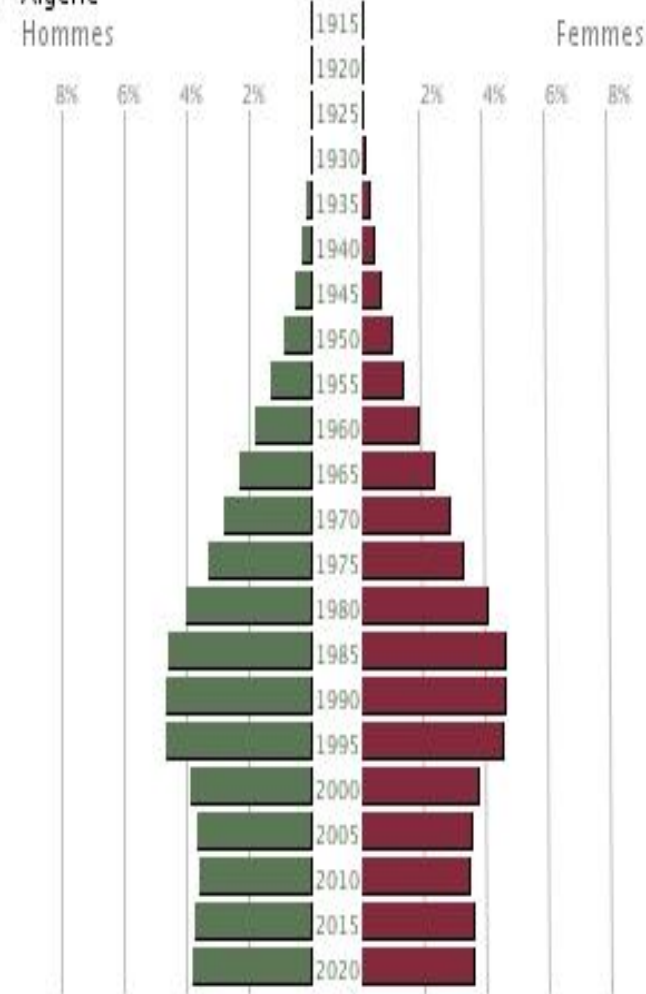
Pyramide des âges: 2000
Algérie
Hommes



Pyramide des âges: 2010
Algérie
Femmes Hommes



Pyramide des âges: 2020
Algérie
Femmes Hommes



تطور الهرم السكاني في تونس

Pyramide des âges: 2000

Tunisie

Hommes

8% 6% 4% 2%

1895
1900
1905
1910
1915
1920
1925
1930
1935
1940
1945
1950
1955
1960
1965
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000

Femmes

2% 4% 6% 8%

Pyramide des âges: 2010

Tunisie

Hommes

8% 6% 4% 2%

1905
1910
1915
1920
1925
1930
1935
1940
1945
1950
1955
1960
1965
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010

Femmes

2% 4% 6% 8%

Pyramide des âges: 2020

Tunisie

Hommes

8% 6% 4% 2%

1915
1920
1925
1930
1935
1940
1945
1950
1955
1960
1965
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015
2020

Femmes

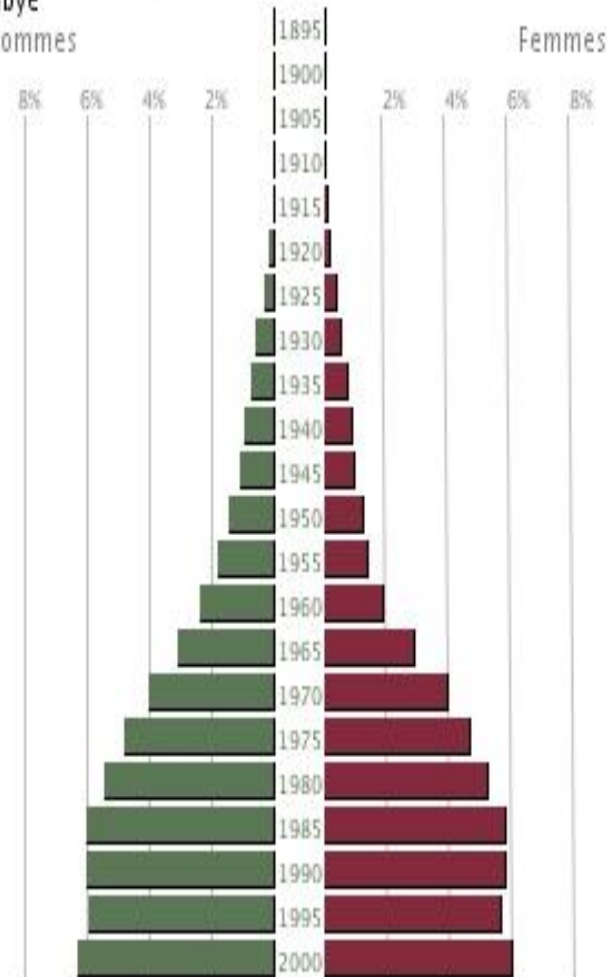
2% 4% 6% 8%

تطور الهرم السكاني في ليبيا

Pyramide des âges: 2000

Libye

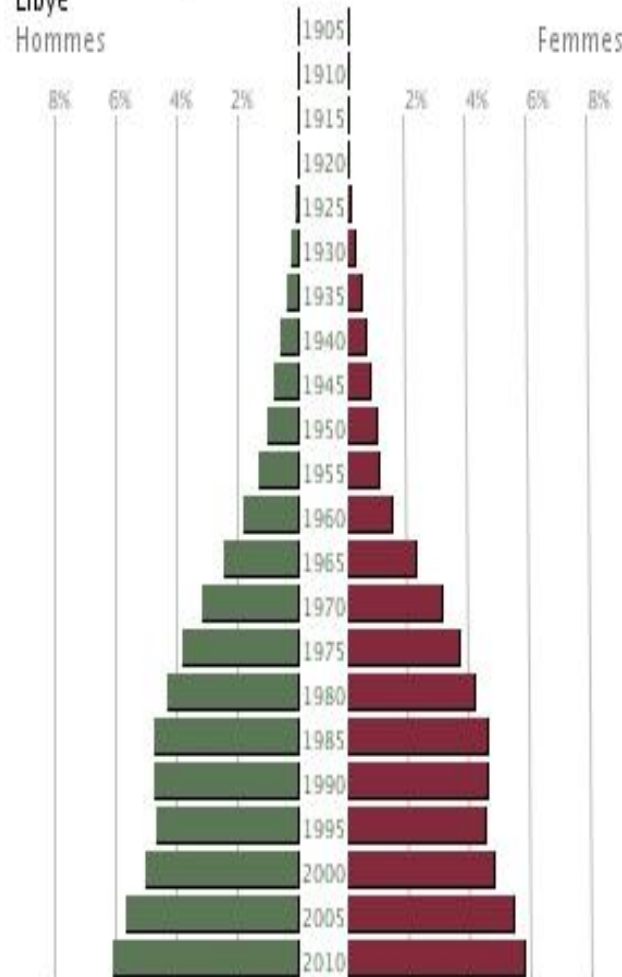
Hommes



Pyramide des âges: 2010

Libye

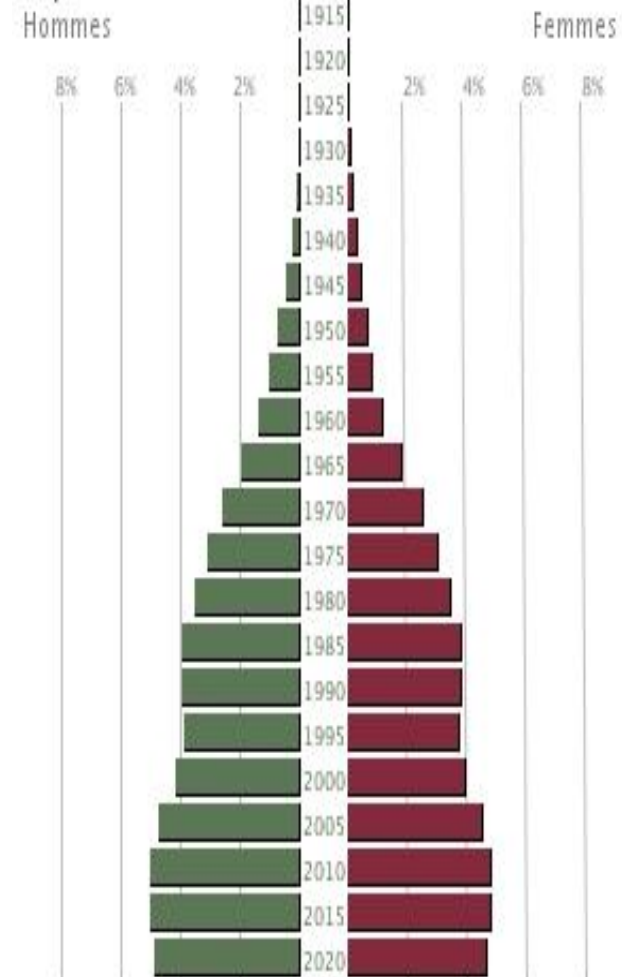
Hommes



Pyramide des âges: 2020

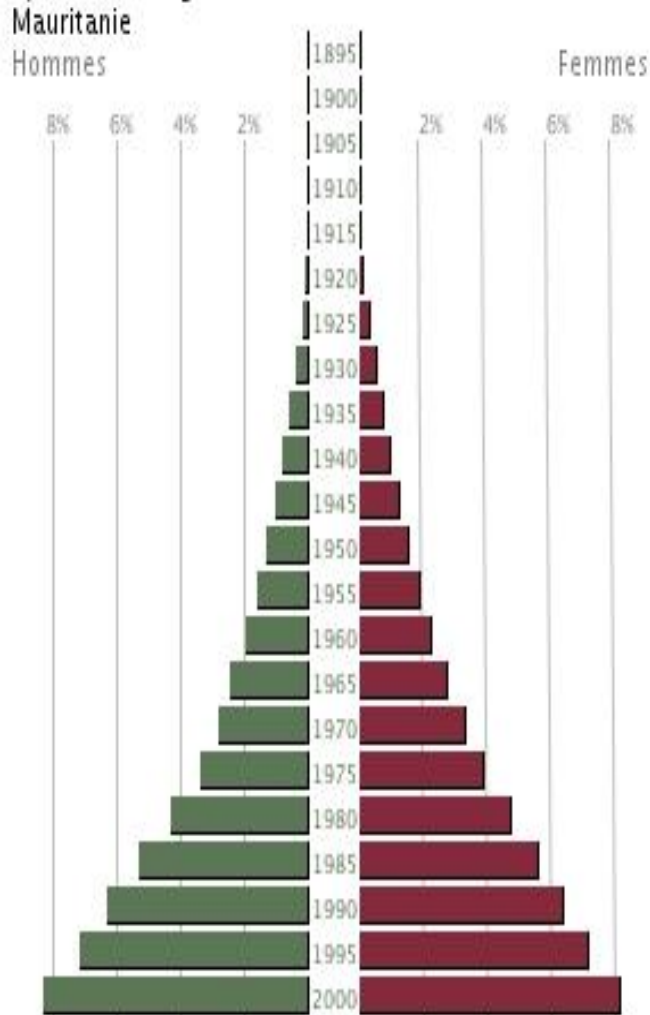
Libye

Hommes



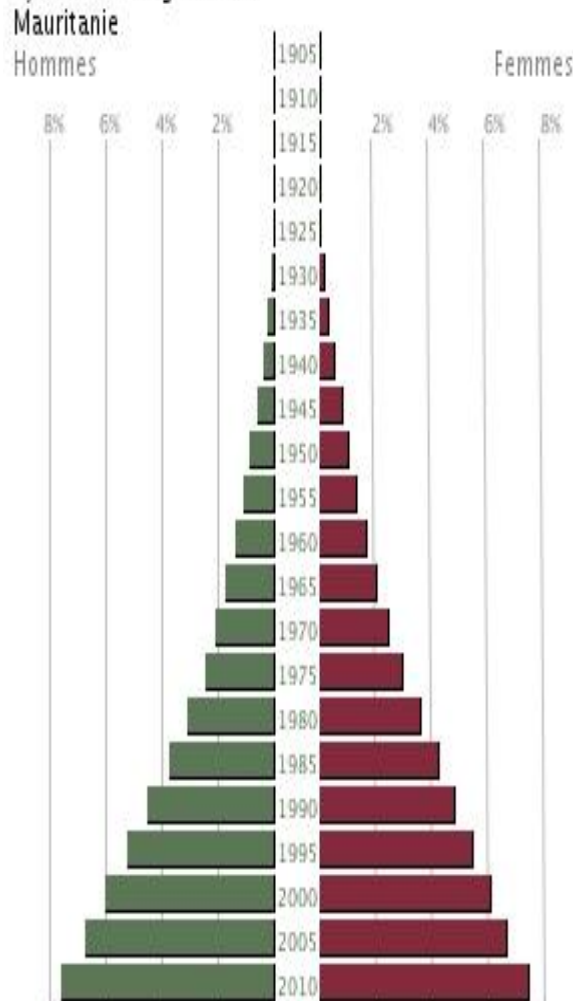
تطور الهرم السكاني في موريتانيا

Pyramide des âges: 2000



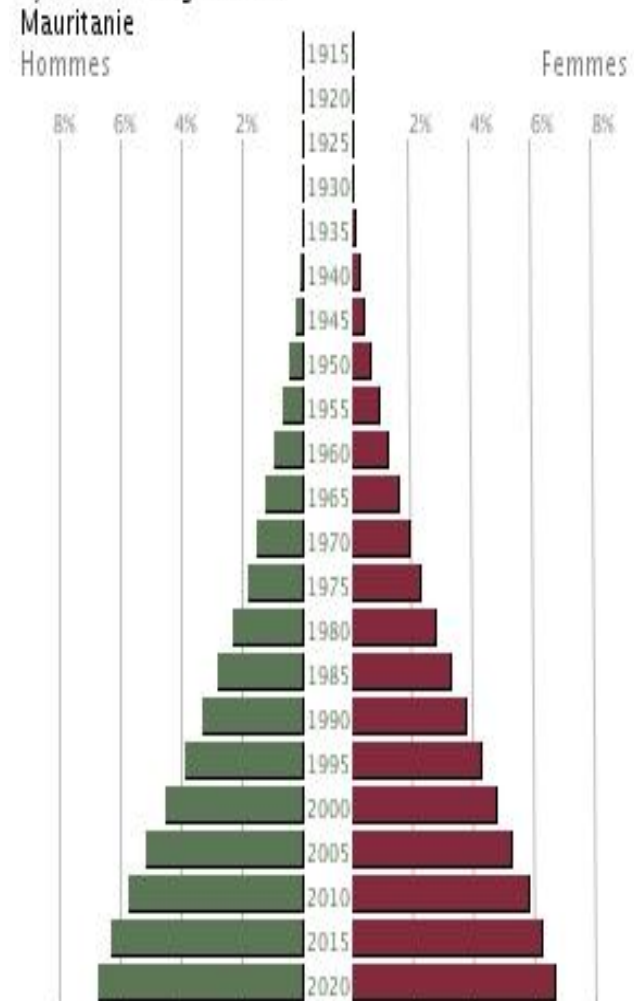
Perspective monde - US Census Bureau, International Data

Pyramide des âges: 2010



Perspective monde - US Census Bureau, International Data

Pyramide des âges: 2020



Perspective monde - US Census Bureau, International Data

- يظل المغرب العربي من **المناطق ذات النمو السريع للسكان**، رغم محاولات الحد من النمو عن طريق حث السكان، من خلال الوسائل المساعدة، على تقليص نسبة النمو الديموغرافي.
- فرغم النجاح النسبي إلا أنه يبدو أن المجتمع المغربي له نظرتة الخاصة للإنجاب مخالفة للنظرة الغربية ذات المرجعية **المرتكزة على الإباحية واعتبار الأبناء عبئا اقتصاديا**،
- فالمجتمع المغربي ذو المرجعية الإسلامية يشجع على النسل، حيث النصوص الدينية تحث على ذلك **(يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج...)** حديث شريف.
- تعتبر الأسرة والعائلة في المجتمع المغربي هي النواة الاجتماعية التي ينبغي الحرص عليها وتنميتها عل عكس الواقع الغربي تعاني أسرہ من التفكك وعدم الثقة بين مكوناتها.

يحاول الدول الغربية من خلال المنظمات الدولية (الأمم المتحدة-منظمة رعاية الطفولة **UNICEF**، مؤتمرات السكان (**مؤتمر بو خارست 74، بكين 84، القاهرة 94، مراكش 2009**) إلى دفع العالم النامي ومن ضمنه **المغاربي** من أجل الحد من النسل بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وهذا كله ليس من أجل مصلحة هذه الشعوب ورفاهيتها وإنما خوفا على مصالحها وتحقيقا لأهدافها.

يتحكم **20% من سكان العالم في 80% من الثروات الطبيعية والصناعية**، ويصل نصيب الدول الغنية من الناتج الصناعي العالمي إلى **80%** إضافة إلى أنها تتحكم في أزيد من **80% من حجم النشاط التجاري العالمي**، ويبلغ متوسط دخل الفرد الواحد أكثر من **20 ضعفا** مثيله في دول الجنوب.

فكل تغيير في الخريطة السكانية يؤدي لا محالة إلى تغيير في الخريطة السياسية والإستراتيجية العالمية.

وعليه فأي زيادة في عدد السكان تعتبره دول الشمال تهديدا لأمنها المستقبلي وخاصة مع تزايد شيخوخة العالم المتقدم.

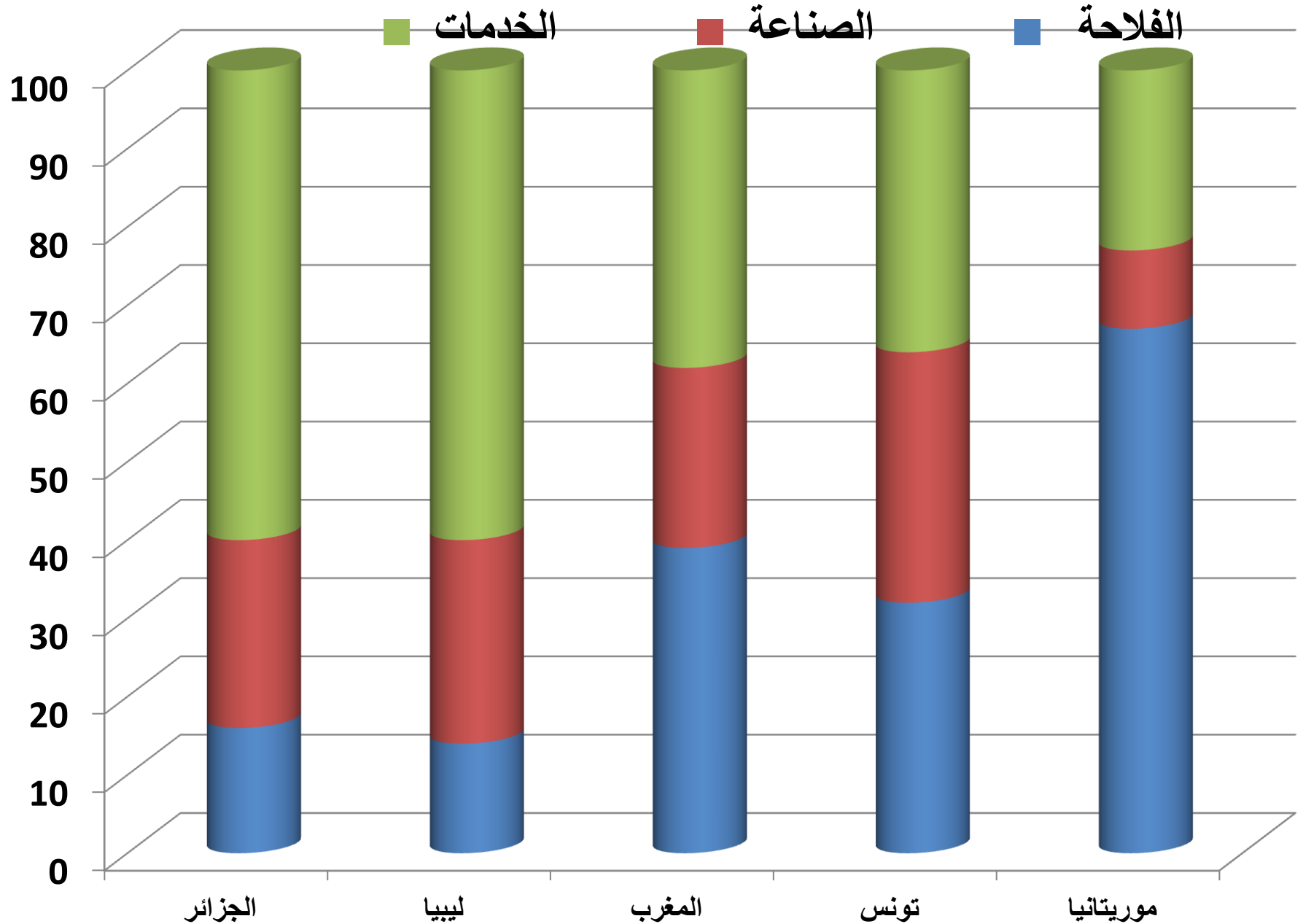
التركيب المهني

بعد أن كان المغرب العربي يهيمن عليه **القطاع الفلاحي**، حدث تغير في الهيكل الوظيفي للسكان وانتقال واضح نحو القطاعات ذات الطابع الحضري خاصة في الجزائر وليبيا مع وجود ثبات نسبي لقطاع الفلاحة في موريتانيا وبروزه كذلك في المغرب الأقصى وتونس.

توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية في المغرب العربي

الدولة	القطاعات	% المشتغلين في الفلاحة				% المشتغلين في الصناعة	% المشتغلين في الخدمات
		1965	1981	1993	2000		
الجزائر		57	35	20	16	24	60
ليبيا		41	-	19.2	14	26	60
المغرب		61	44	39.2	39	23	38
تونس		50	37	35	32	32	36
موريتانيا		89	69	67	67	10	23

توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية سنة 2000



التوزيع الجغرافي للسكان بالمغرب العربي

تتحكم في التمرکز البشري عوامل متعددة أهمها يتعلق **بالمعطيات المناخية بالإضافة إلى عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية،...**

توجد مناطق ذات كثافات سكانية عالية وأخرى ذات كثافات منخفضة، وأقوى تباين يظهر بين الساحل بأعلى تركيز سكاني خاصة الأقطاب السكانية الأساسية، وهذا يؤكد وجود ظاهرة التسحل السكاني بالمغرب العربي la littoralisation،

➤ يتركز نحو 95 % من سكان ليبيا على الشريط الساحلي في كل من **سهل جفارة وخليج سرت وسهل بنغازي،**

➤ يتركز أكثر من 55 % من سكان تونس في **المناطق الساحلية** الممتدة من بنزرت إلى صفاقس التي لا تزيد مساحتها عن 16 % من المساحة الإجمالية،

➤ يتركز نحو 40 % من سكان الجزائر على **شريط ساحلي ضيق** لا تزيد مساحته عن 2 % من المساحة العامة،

➤ تأوي 20 % من السهول الأطلسية الساحلية بالمغرب الأقصى 52.5 % من السكان،
➤ ففي المغرب الأقصى، جهات بها كثافات عالية تتعدى 300 نسمة في كلم² في حوض

سبو والشمال الغربي والساحل الأطلسي بين القنيطرة والجديدة بالإضافة إلى سايس...الخ، وتنخفض الكثافة بجهات أخرى إلى أقل من 10 نسمة /كلم²، في النطاقات الواقعة إلى الجنوب من الأطلس الصغير والمغرب الشرقي.

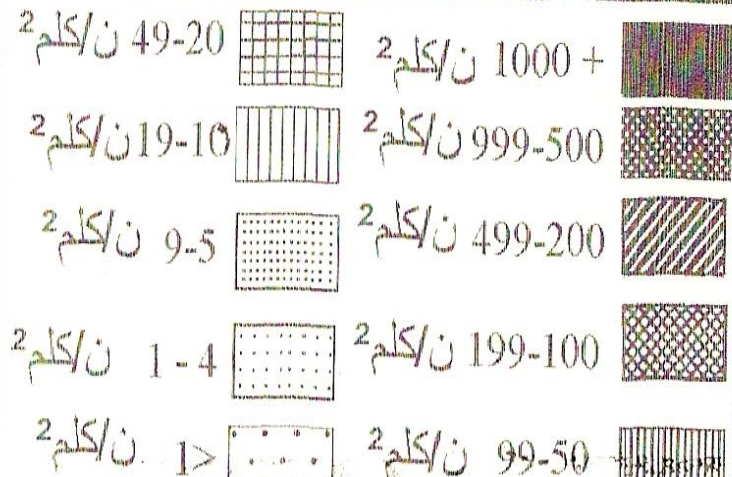
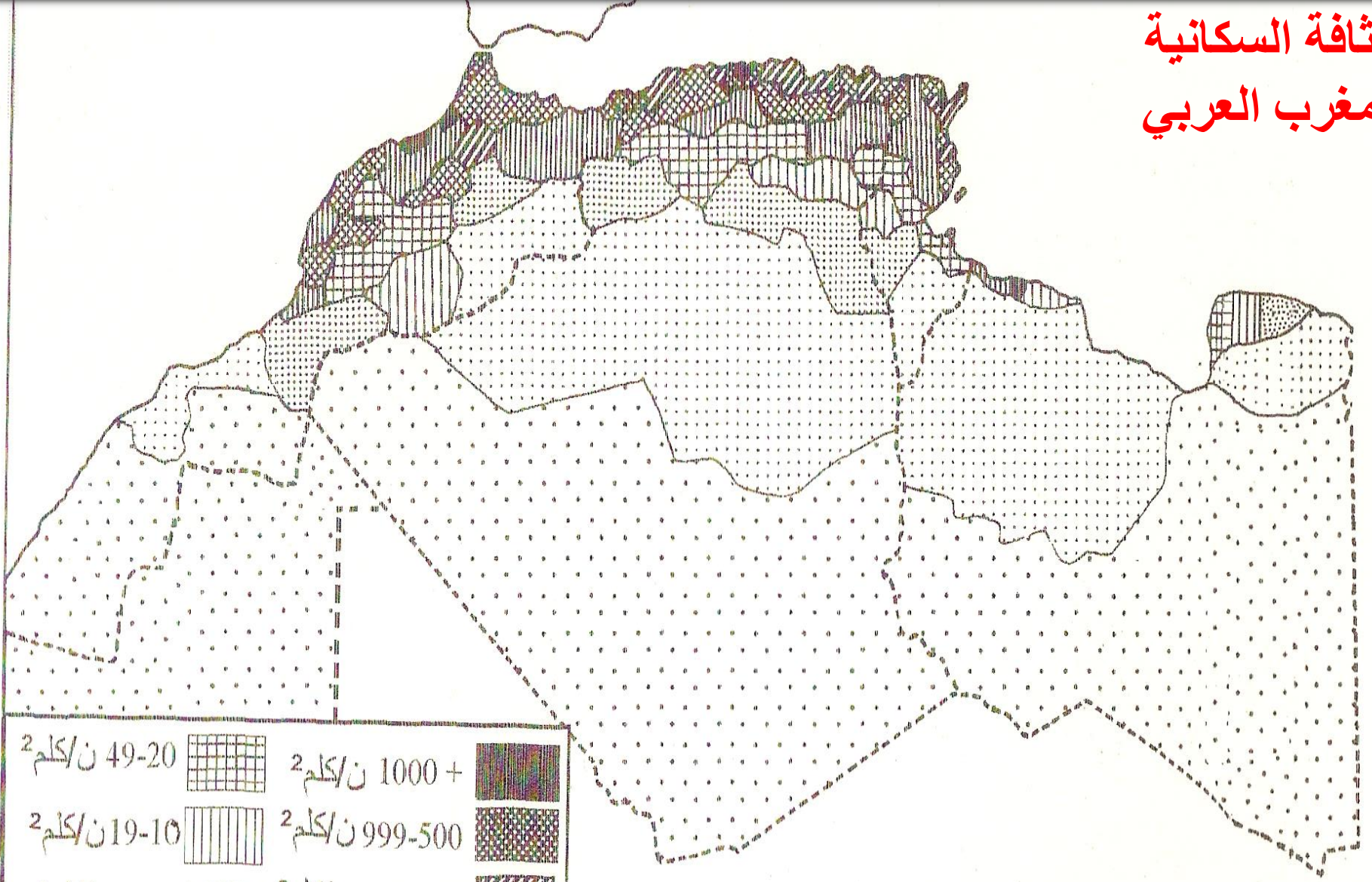
- ❑ فالساحل الأطلسي الواقع بين **طنجة وأسفي يحتضن أزيد من 50 % من سكان المغرب الأقصى** بعدما كان يأوي حوالي **39 %** من السكان خلال بداية القرن 20.
- ❑ **نميز داخل الشريط الساحلي للمحيط الأطلسي، بين مناطق ذات كثافات عالية وأخرى ذات كثافة أقل.**
- ❑ **فالمحور الواقع بين الدار البيضاء والرباط-سلا، تصل بداخله الكثافة أقصاها بحوالي 2000 نسمة/كلم²،**
- ❑ **يأتي في الدرجة الثانية المثلث الواقع في الزاوية الشمالية الغربية الذي قاعدته تمثل المسافة بين فاس-القنيطرة وقمته طنجة، ويشمل حوض سبو وهضبة سايس وحوض الكوس وشبه الجزيرة الطنجية، فهذا النطاق تتعدى به الكثافة 250ن/كلم².**
- ❑ **ويشمل القسم الثالث، السهول والهضاب الأطلسية الوسطى والجنوبية (الشاوية ودكالة وعبدية وشياظمة والهضبة الوسطى وهضبة الفوسفات والرحامنة...) بالإضافة إلى السهول الداخلية (سهل تادلة وسهل الحوز) والأطلس المتوسط وبعض أجزاء الأطلس الكبير، تصل الكثافة بهذه المناطق 100 نسمة/كلم².**
- ❑ **المغرب الشرقي تنخفض به الكثافة إلى أقل من 50 نسمة/كلم²، وخاصة في القسم الجنوبي منه، لا تتعدى 10 نسمة/كلم²؛ أي إقليم جرادة وإقليم فكيك وكذلك إقليم الراشيدية. وتقل الكثافة عن 5 نسمة/كلم² في الأقاليم الجنوبية المسترجعة.**

➤ **يتمركز أكثر من نصف سكان موريتانيا في المناطق الساحلية الأطلسية.**

توزيع السكان والكثافة حسب المناطق الجغرافية الجزائرية

الكثافة (نسمة/كلم ²)			تعداد السكان(مليون نسمة)			النسبة	المساحة بالكلم ²	الأقاليم الجغرافية
1998	1987	1977	1998	1987	1977			
244	198	151	11.0	8.9	6.8	1.90%	45000	الساحل
			%37.80	%38.60	%39.80			
60	47.8	35.2	15.3	12.2	9.0	%10.70	255000	التل والسهول العليا
			%52.60	%52.70	%53.20			
87.6	70.3	52.6	26.3	21.1	15.8	%12.60	300000	شمال الجزائر
			%90.30	%91.30	%93.00			
1.35	0.9	0.6	2.8	2.0	1.2	%87.40	2080000	الجنوب
			%9.70	%8.70	%7			
12.2	9.6	7.1	29.1	23.2	16.9	100%	2381741	مجموع الجزائر
			%100	%100	%100			

الكثافة السكانية بالمغرب العربي

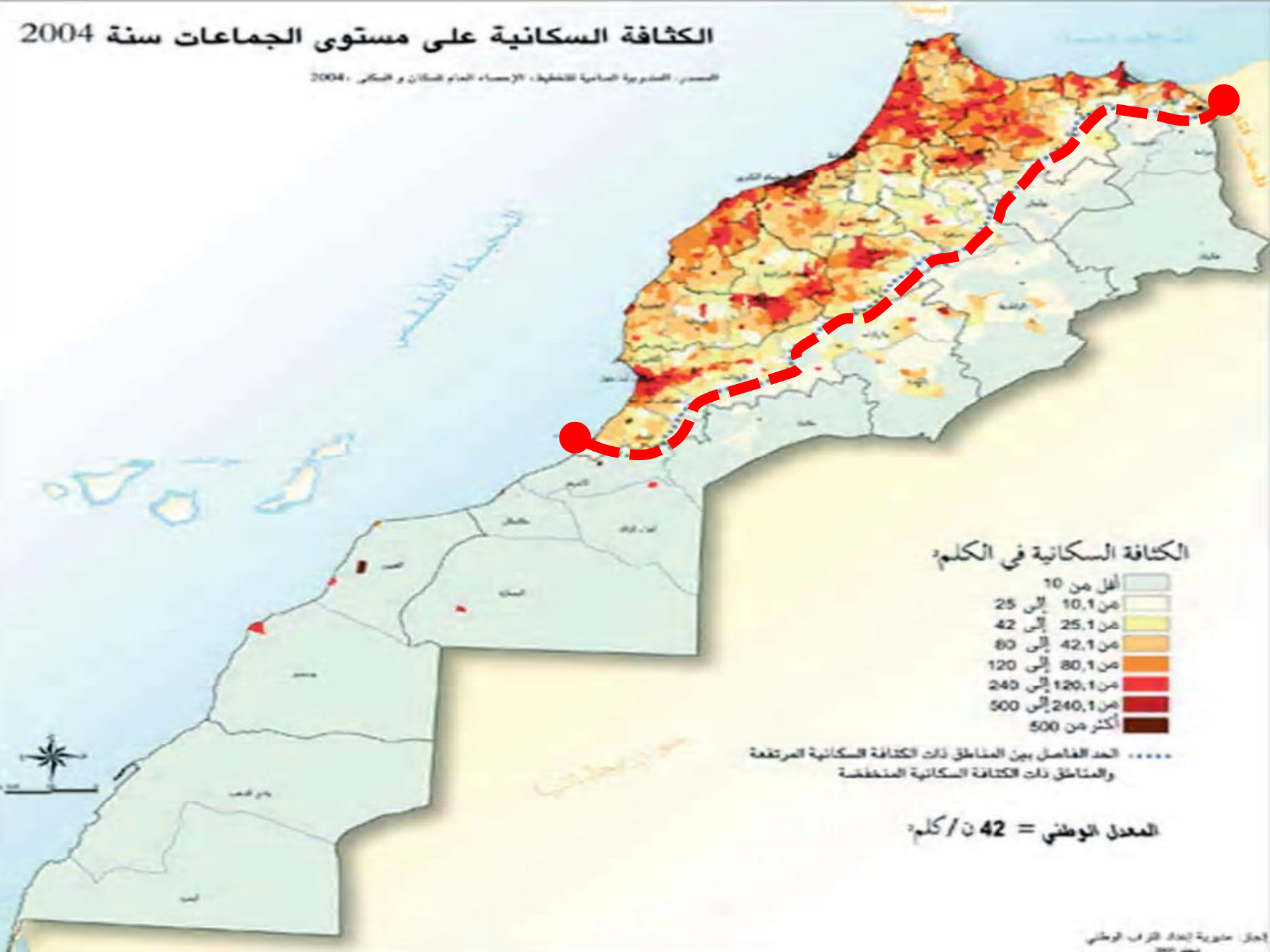


ش

500 ك

الكثافة السكانية على مستوى الجماعات سنة 2004

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2004



إن الخريطة السكانية بالمغرب العربي تعكس سوء توزيع السكان، فإذا كانت الكثافة العامة تقدر بحوالي **14 نسمة/ كلم²**، فإن الكثافة الحقيقية مختلفة تماما. فالصحراء والمناطق الجبلية تغطي أكثر من **4/5** المساحة العامة، لكنها ضعيفة الكثافة.

وعليه فالواقع السكاني في المغرب العربي يظهر من خلال توزيع الكثافة الحقيقية داخل الأقاليم الأساسية الثلاث، فهي تتجاوز **200 ن/ كلم²** في المنطقة الساحلية وتفوق **50 ن/ كلم²** في المنطقة الوسطى الجافة والشبه جافة، وتنخفض إلى أقل من **5 نسمة في الكلم²** في الصحراء.

الكثافة السكانية العامة لدول المغرب العربي (2001)

الدول	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	المغرب العربي
الكثافة العامة ن/كلم ²	2.9	59.3	13.0	42	2.6	13.4

الكثافة العامة نسمة/كلم²

ليبيا

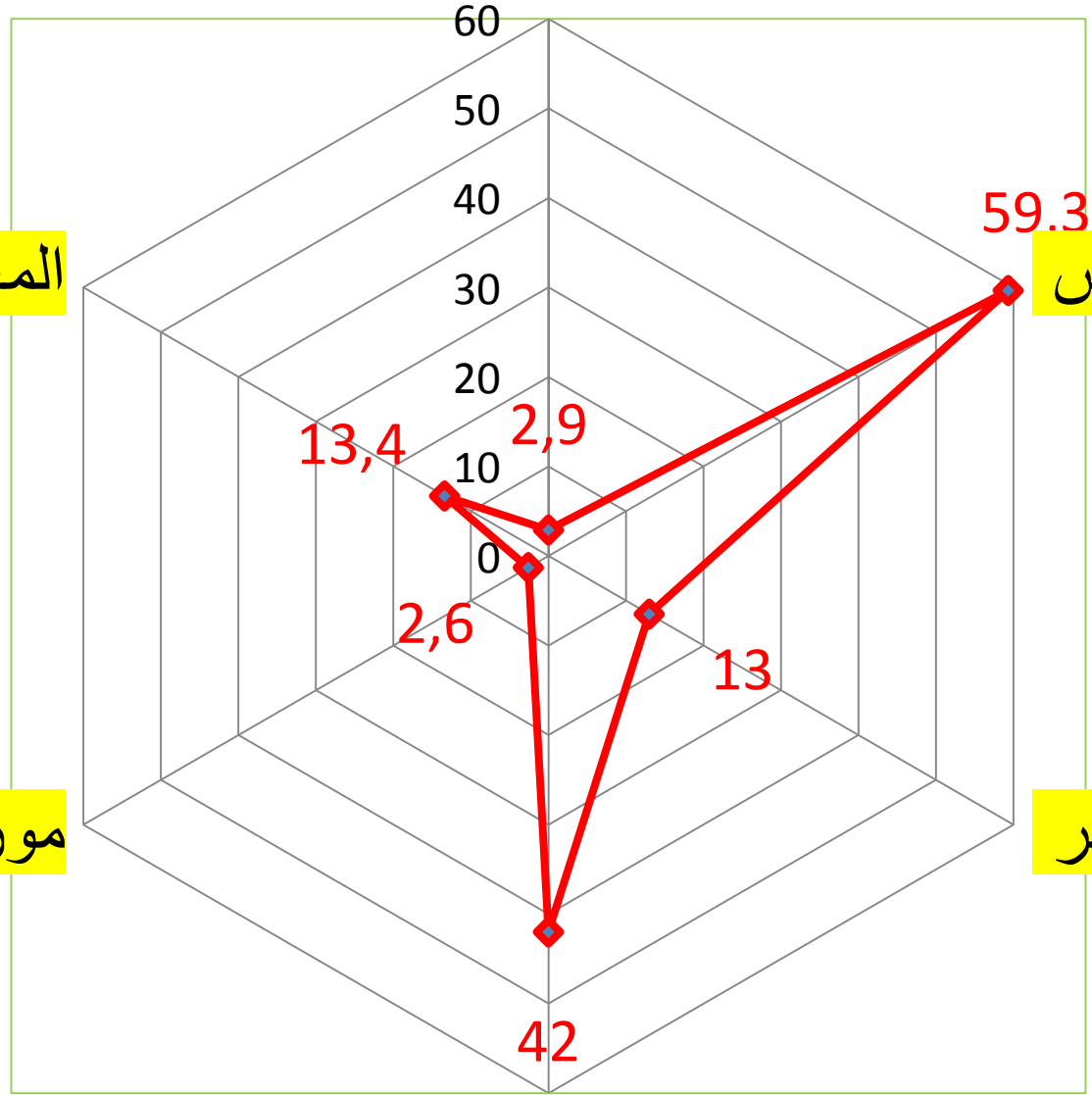
المغرب العربي

تونس

موريتانيا

الجزائر

المغرب



العوامل التي ساهمت في هذا التمرکز

■ العامل التاريخي ودوره في اختلال التوازن بين الساحل والداخل

عاش المغرب العربي خلال فترة طويلة من تاريخه، وإلى غاية القرن 20 حالة من التوازن المجالي بين الساحل والداخل.

والدليل أن المدن المهمة كانت بعيدة عن الساحل، وخاصة عواصم الأسر الحاكمة: فاس ومكناس بهضبة سايس، مراكش بسهل الحوز، تلمسان وقسنطينة وتيارت بالداخل الجزائري، والقيروان في تونس، وظلت المدن الساحلية ذات أهمية محدودة بالمقارنة مع المدن الداخلية.

فالتطور السياسي وازدهار التجارة الصحراوية (الذهب، الملح...) بين شمال البلاد وجنوبها أدى إلى تقوية البنية الحضرية الداخلية، مما جعل التنظيم المجالي يقوم على أساس المدن الداخلية، فنشأة مدينة فاس، ثم بعدها مراكش، ثم مكناس وفكيك وتلمسان وقسنطينة وغرداية والأغواط وتيارت والقيروان...، أعطى انطلاقة لمراكز اقتصادية داخلية، ساعدت على تماسك المجتمع المغربي واندماج وحداته الترابية المختلفة.

إن دخول الاستعمار إلى المغرب العربي أدخل بهذا النظام الذي عاشت عليه
الوحدات السياسية بالمغرب العربي طوال تاريخها،

وجه الاستعمار اهتمامه أساسا نحو الساحل وتنمية المدن الساحلية لربط
المغرب العربي بالدول المحتلة، مما جعل ساكنة المدن الساحلية تتضاعف في
مدة وجيزة كالدار البيضاء والرباط والجزائر العاصمة ووهران وتونس
العاصمة وطرابلس ونواكشوط،... الخ.

وكان الإنجاز الأكثر دلالة هو إنشاء ميناء الدار البيضاء الحديث في
المغرب الأقصى. بحيث شكل نمو نشاط الميناء ثم النشاط الصناعي بالدار
البيضاء تحولا حقيقيا بالنسبة للمغرب، وبالتالي انتقل مركز الثقل من الداخل ذي
الاقتصاد المغلق إلى الساحل المنفتح على العالم الخارجي.

لقد نتج عن هذه الوضعية التي ازدادت تفاقما بعد الاستقلال إلى تمركز جل
الأنشطة الاقتصادية والصناعية والإدارية والخدماتية، بأهم المدن الساحلية،
وهذا أدخل بشكل كبير بالتوازن المجالي بين الجهات المكونة للبلاد.

كثافة السكان وتوزيع الصناعات داخل بعض الأقاليم بالمغرب الأقصى

الأقاليم	كثافة السكان ن/كلم ²	%الوحدات الصناعية	%اليد العاملة	%الإنتاج
الدار البيضاء	1915	%50.3	%49.5	% 52.2
الرباط، سلا	1177	%7.4	% 7.7	% 3.8
طنجة	526	% 6.0	% 6.6	% 3.8
أكادير	304	% 3.3	% 3.6	% 3.2
العرائش-تطوان	234	% 2.8	% 2.8	% 2.8
القنيطرة	206	% 2.5	% 3.3	% 3.8
آسفي	113	% 1.9	% 3.9	% 5.2
الجديدة	162	% 1.3	% 1.9	% 5.1
الأقاليم الساحلية	100	% 77	% 78	% 83.5
باقي الأقاليم	15	% 23	% 22	% 16.5
المعدل الوطني	42	-----	-----	-----

■ الانعكاسات الأساسية للتحضر الساحلي

أ. التوسع المهم للأحياء غير المهيكلة وأحياء الصفيح

- توسع المدن على حساب الأراضي الفلاحية في جميع المدن الساحلية، فأمام الضغط السكاني للمدن الساحلية الناتج عن النزوح نحوها، وفي غياب التجهيزات لجأ السكان إلى البناء العشوائي وأحياء الصفيح التي توسعت على هوامش المدن كإدار البيضاء والرباط وسلا والقنيطرة والمحمدية والجزائر العاصمة ووهران وتونس العاصمة،... الخ. هناك سعي مغربي للتخلص من أحياء الصفيح من خلال برنامج «مدن بدون صفيح» الذي وصلت إلى نهاية في العديد من المدن (وجدة 2013 أصبحت مدينة بدون صفيح).

- انعدام التخطيط الحضري الذي أدى إلى تداخل الأحياء السكنية مع المعامل والمرافق الاقتصادية والاجتماعية مما انعكس سلبا على صحة السكان والوسط البيئي عامة.

ب. التوسع على حساب الأراضي الفلاحية

- توسع بعض المدن الساحلية كان على حساب أجود الأراضي الفلاحية التي كانت مصدر عيش العديد من السكان.

- المضاربة العقارية وارتفاع ثمن الأراضي المجاورة للمدن دفع مالكيها إلى بيعها للمضاربين وذلك لارتفاع حاجيات السكن المتزايدة التي تتسبب سنويا في استهلاك المجال الفلاحي لفائدة المدن الساحلية التي تضخمت بشكل كبير.

ج -تلوث الشواطئ والبيئة

- أثر زحف المدن سلبا على البيئة الشاطئية واستعمال رمال الشاطئ في عملية البناء، بالإضافة إلى النفايات المختلفة الملقاة في السواحل يوميا.
- تقدر كميات النفايات بالمغرب الأقصى بـ **0.8 كلغ /نسمة /يوميا**، بمعدل يومي يصل إلى أكثر من 11 000 طن.
- يساهم الشمال الغربي والوسط بالمغرب الأقصى بـ **60 %** من النفايات الصلبة، وبمعدل يومي يتعدى **6000 طن**.
- تلقي الدار البيضاء في المحيط حوالي **350 مليون م³ سنويا من المياه العادمة (2010)**.
- تلوث الهواء في هذه المدن لازدحام شوارعها بمختلف وسائل النقل التي تنفث كميات عالية من الغازات وخاصة ثاني أكسيد الكربون مما يتسبب في العديد من المشاكل الصحية وخاصة الأمراض الجلدية والتنفسية والحساسية...

الهجرة الخارجية المغاربية نحو البلدان الأوروبية

تتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين:

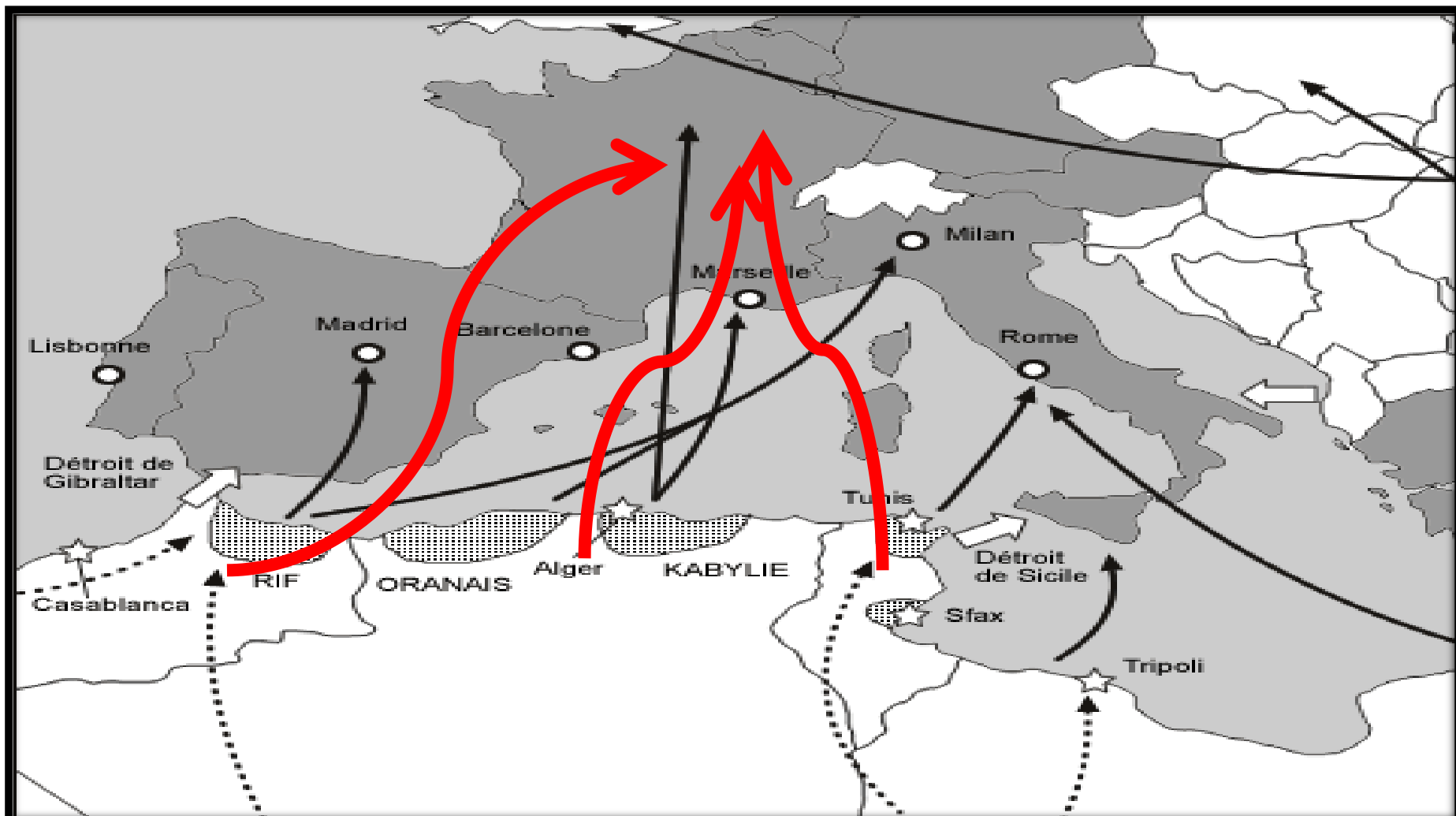
- الأولى طاردة ومرسلة غير مستوعبة.
- الثانية جاذبة ومستقبلة.
- ويكون اتجاه حركة السكان من بيئة الإرسال إلى بيئة الإستقبال.

وتدل الدراسات المختلفة لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر إحساسا داخليا ينفره من بيئته الأصلية، **(تنامي ثقافة الهجرة)**

ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي.

- إن الهجرة المغاربية، هي أولا انعكاس للعلاقة الاستعمارية، تحتل مكانة هامة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية الحالية نتيجة لظهور عدة صعوبات اقتصادية واجتماعية في بعض البلدان المغاربية أدت إلى ارتفاع وتيرة الهجرة نحو البلدان الأوروبية.
- كانت بلدان المغرب العربي الثلاثة **(الجزائر وتونس والمغرب)** مستعمرات فرنسية، بعضها منذ منذ القرن 19 وإلى غاية منتصف القرن 20،
- مما دفع فرنسا إلى استقبال حوالي 80% من قوى العمل المغاربية المتنوعة والمتواجدة الآن في بلدان أوروبا الموحدة.
- هاجر هؤلاء لتحسين دخلهم المادي وتنمية معارفهم الشيء الذي مكّنهم من العمل والبقاء في المجتمع الأوربي الذي كان دوما في حاجة إليهم لنموه الاقتصادي.

الهجرة المغاربية وغيرها إلى أوروبا الموحدة



Espace Schengen



Principales régions de départ



Migrations méditerranéennes



Migrations d'Afrique subsaharienne



Migrations d'Asie du Sud et du Sud-Est



Transit clandestin vers l'espace Schengen

احتل العمال المهاجرون العرب بسرعة، من حيث الكم، مكانة هامة، فقد بلغ عددهم حوالي 16 مليون مهاجر سنة 2000؛ أي حوالي 10% من إجمالي السكان الناشطين.

وقد شكلت أوروبا المتوسطية في السنوات الأخيرة أهم مخزون لليد العاملة المهاجرة حيث يستقر الآن بفرنسا قرابة 5 ملايين مهاجر، أكثر من نصفهم من أصل مغاربي، أي 2,4 % من إجمالي سكان فرنسا.

وهذا يفسر اختلاف الوضع الاستعماري حيث شجعت فرنسا حسب حاجياتها الهجرة المغاربية خدمة لحروبها ضد أعدائها ولنمو اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية؛ أي مع **بداية تطبيق مخطط مارشال الأمريكي،**

تلعب الهجرة المغاربية دورا مميّزا :

- تمثل إحدى الحلول الهامة التي تمكّن بلدان الأصل الجنوبية من الحد من مشكلة البطالة المتنامية،
- الاستفادة من حجم التحويلات النقدية والمالية المتزايدة، رغم تراجعها بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008
- تمكين قوى العمل المهاجرة من الحصول على تكوين مهني ينعدم في بلدانها الأصلية،
- تستغل البلدان المضيفة الأوروبية هذه القوى الإنتاجية كما وكيفا في تطويرها ونموها الاقتصادي.

أهمية التحويلات المالية للمهاجرين

- قدرت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سنة 2010 بـ **54 مليار درهم**، بمعدل للنمو بلغ **8 %** مقارنة مع سنة **2009**.
- تمثل ودائع المغاربة المقيمين في الخارج والمقدرة بـ **127 مليار درهم : 90 %** من القروض الموجهة لتجهيز المقاولات، وكل القروض الممنوحة في مجال السكن،
- تساهم هذه التحويلات بشكل كبير في تمويل الاقتصاد (**حقن منعشة للإقتصاد المغربي عامة وخاصة المغربي والتونسي**).
- تأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث التحويلات المالية للعمال بالخارج بأقل من **5 مليار دولار**.

تأتي ضخامة حجم العمال المغاربة المهاجرين بأوروبا كدليل قاطع على حاجة الاقتصاديات المعنية لهم، ويدحض الأمر الادعاء السائد بأن هؤلاء لا يستطيعون بلوغ مستوى إنتاجية العمال الأوروبيين بالرغم من ثقل الأنشطة القطاعية الاقتصادية التي هي في حوزتهم. ولعل التحويلات المالية الهامة المتأتية من سعيهم والقاصدة البلدان الأصلية خير دليل على مجهوداتهم المنتجة، حيث شكلت مثل هذه التحويلات بالنسبة لبلدان المغرب العربي نسبة هامة (خلال التسعينات) نذكرها كما يلي:

- 20 % من المداخل الخارجية للمغرب.

- 15% من المداخل الخارجية للجزائر.

- 10% من المداخل الخارجية لتونس.

تأت تحويلات الجالية الجزائرية في المرتبة الأولى، بقيمة إجمالية بلغت 3.15 مليار أورو، متقدمة على الجالية المغربية التي بلغت قيمة تحويلاتها من العملة الصعبة من **فرنسا** وحدها باتجاه المغرب، 2.13 مليار أورو (ما يمثل 5.10 % من قيمة الناتج الداخلي المغربي الخام)، قامت بتحويلها جالية يقدر عدد أفرادها بأكثر من مليون نسمة. وجاءت تحويلات الجالية التونسية المقيمة بفرنسا التي يبلغ عددها 400 ألف نسمة، في المرتبة الثالثة، بقيمة 840 مليون أورو (يمثل 3.60 % من حجم الناتج التونسي الداخلي الخام)

يوضح هذا مدى مساهمة هذه التحويلات في توازن الميزان التجاري للبلدان المغاربية الثلاثة وأيضاً في المشاركة الفعالة في عملية البناء الاقتصادي الداخلي لهذه البلدان.

على أنه، لا يجب الوقوف فقط على أهمية هجرة اليد العاملة المغاربية نحو أوروبا، بل علينا أيضاً ذكر نوع آخر من الهجرة ألا وهو **هجرة الأدمغة**.

أوضحت بعض الدراسات التي أعدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أنه ما لا يقل عن **30 مليون من العمال والباحثين** غادروا أوطانهم في اتجاه البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الموحدة.

تحتل قوى العمل العربية نسبة مهمة من هؤلاء المهاجرين تقدر بحوالي 10% .

إضافة إلى ذلك، هناك على الأقل **200 ألف علامة عربي من عالم وطبيب ومهندس واختصاصي**، غادروا بلدانهم إلى أمريكا الشمالية وأوروبا مما يدل على اتساع هجرة الأدمغة العربية وبلدانهم في أشد الحاجة لهم.

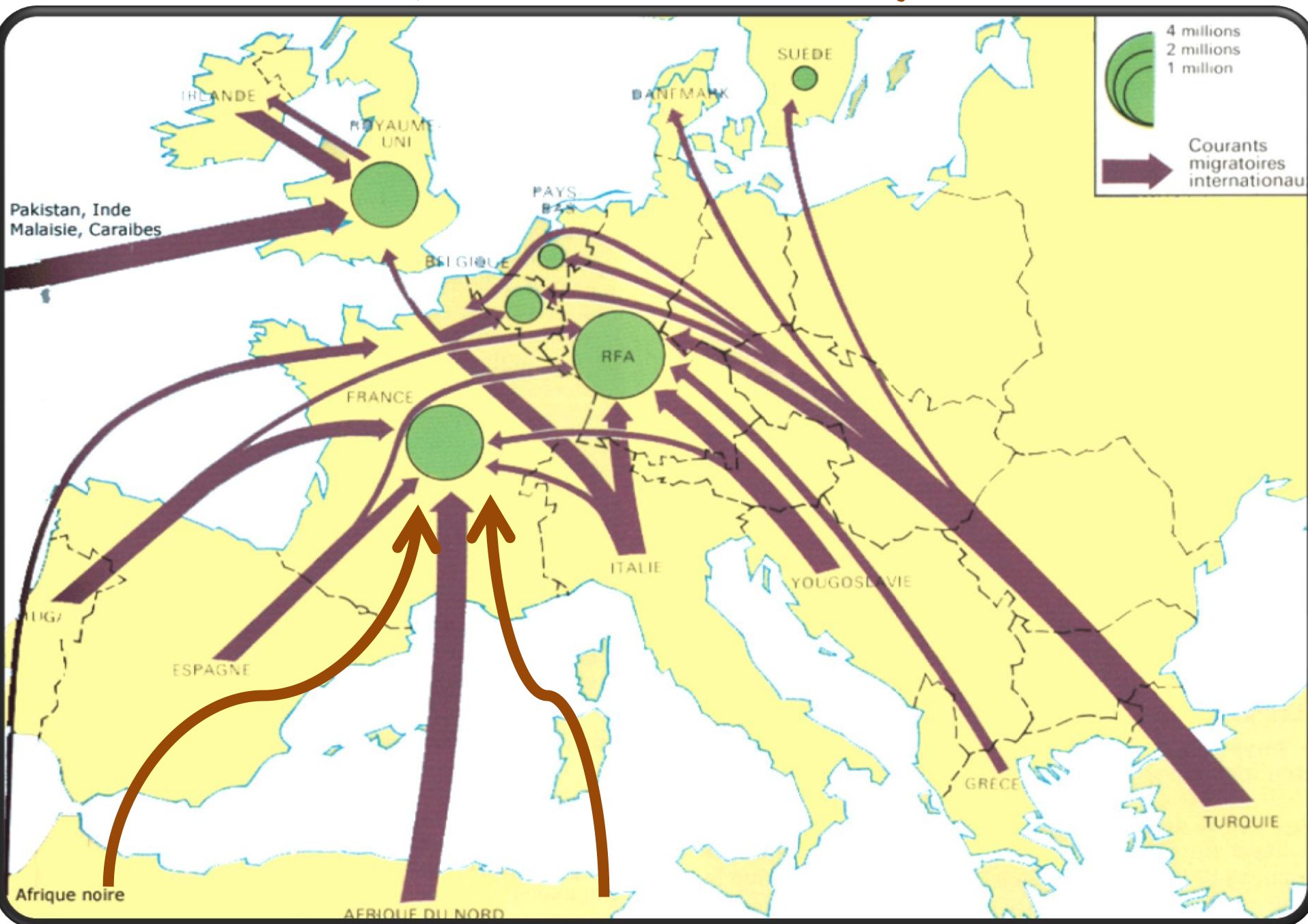
وضع الهجرة المغربية في أوروبا الموحدة

احتل العمال المهاجرون العرب بسرعة، من حيث الكم، مكانة هامة، فقد بلغ عددهم حوالي **16 مليون مهاجر سنة 2000**؛ أي حوالي **10%** من إجمالي السكان النشطين.

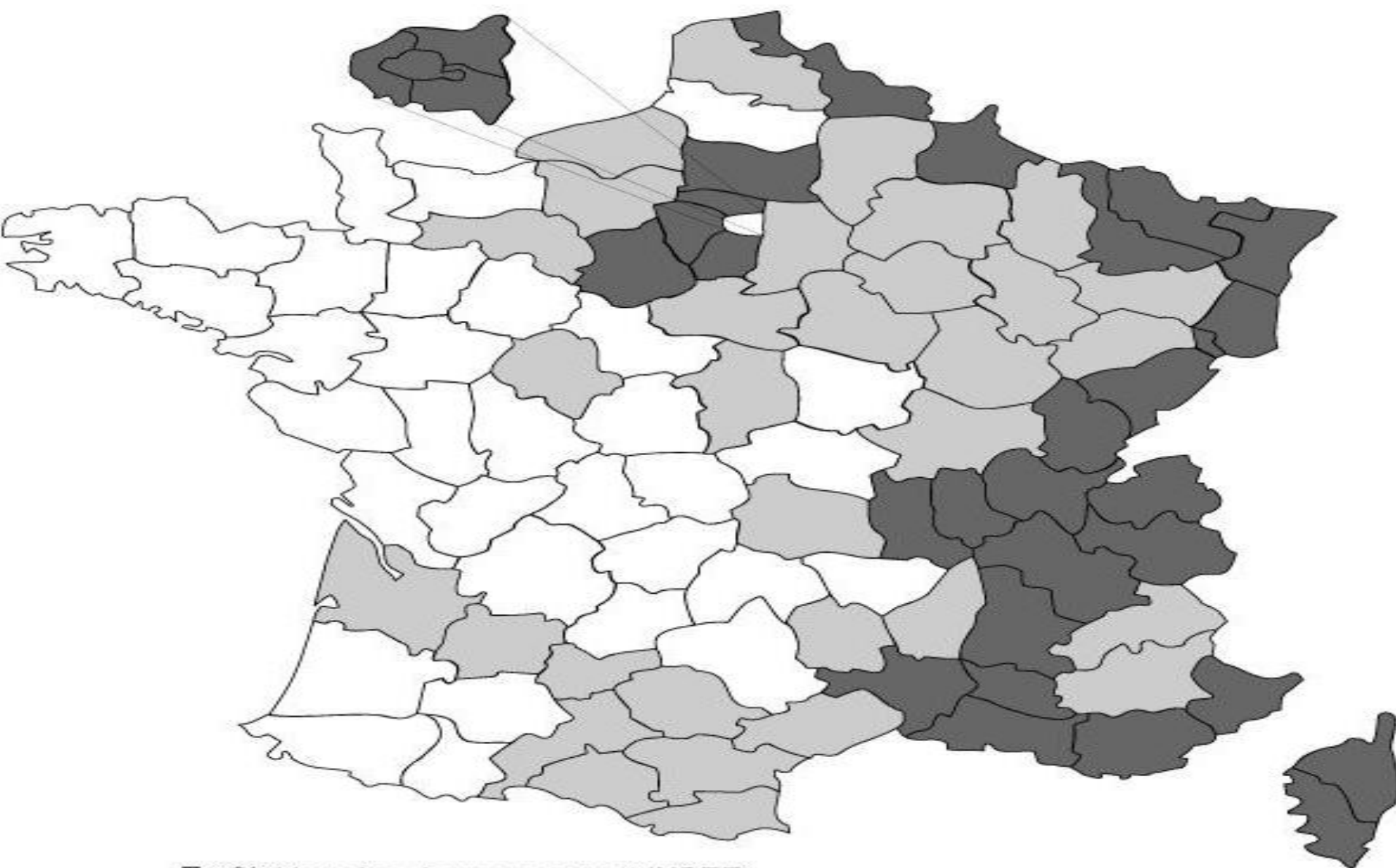
وقد شكلت أوروبا المتوسطية في السنوات الأخيرة أهم مخزون لليد العاملة المهاجرة حيث يستقر الآن بفرنسا قرابة **5 ملايين مهاجر، أكثر من نصفهم من أصل مغربي، أي 2,4%** من إجمالي سكان فرنسا.

وهذا يفسر اختلاف الوضع الاستعماري حيث شجعت فرنسا حسب حاجياتها هذه الهجرة المغربية خدمة لحروبها ضد أعدائها ولنمو اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية؛ أي مع **بداية تطبيق مخطط مارشال الأمريكي،**

الهجرة نحو أوروبا الغربية



FRANCE - Parts d'étrangers maghrébins et turcs dans la population (1982)



En % (données du recensement INSEE)

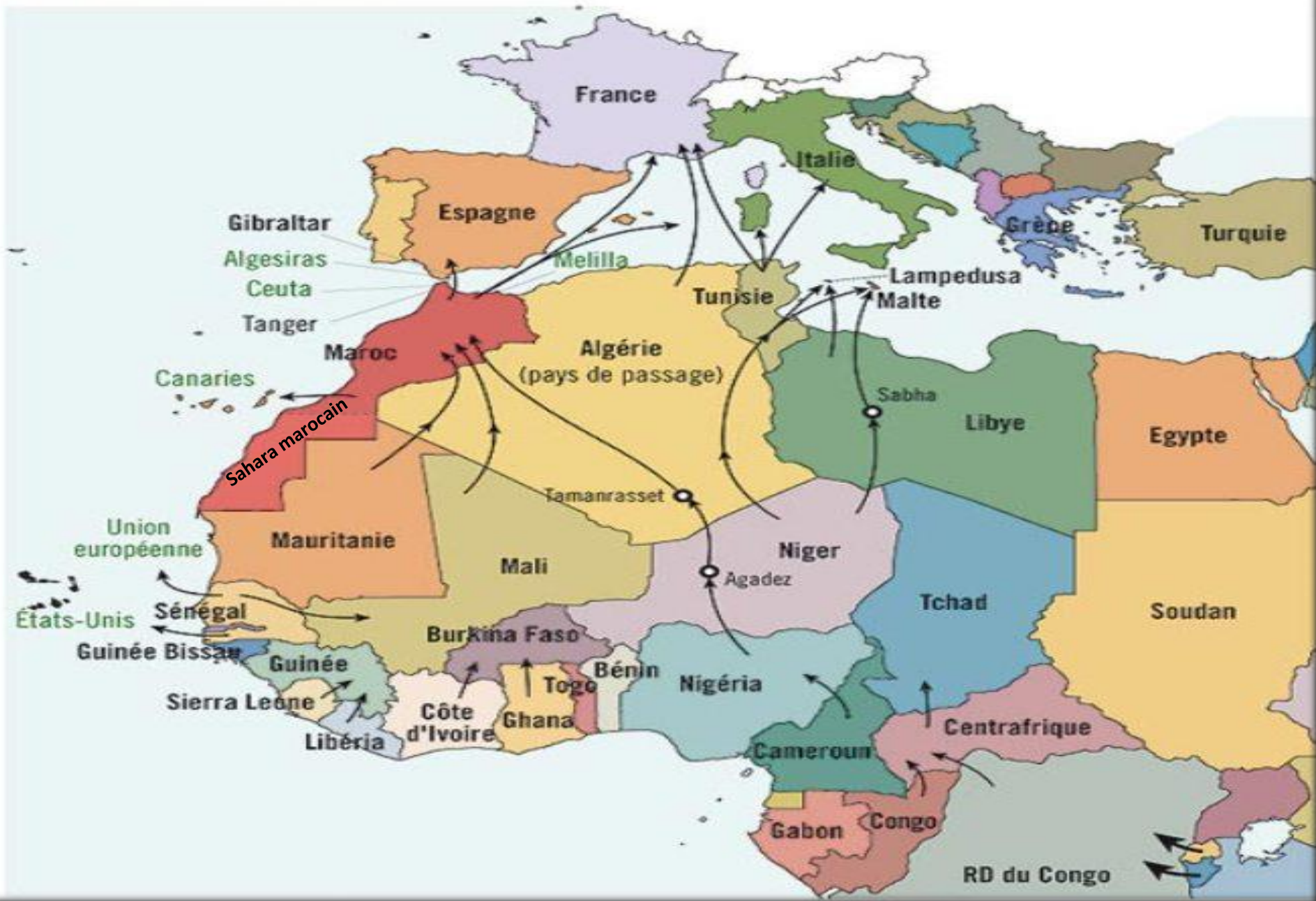
 > 2,7

 < 1,2

 2,7 - 1,2

L'émigration africaine irrégulière

hors du continent



هجرة العقول والكوادر التونسية نحو الخارج

Année Pays	2003	2004	2005	2006	2007
France	15 066	21 052	19 158	23 172	21 878
Allemagne	610	1 446	1 883	1 442	2 218
Italie	206	330	1 219	432	411
Belgique	770	841	697	1 196	731
Autres pays européens	1 359	1 436	961	955	1 682
Europe	18 011	25 105	24 718	27 197	26 920
Pays arabes	7 938	15 749	16 397	16 112	18 681
Canada	993	90	1 313	1 313	4701
États-Unis	1 150	805	1 280	1 526	1 556
Autres pays	768	504	433	461	901
Ensemble	28 860	42 253	44 141	46 609	52 759

Source : statistiques consulaires, MAE 2007

الهجرة العامة خارج تونس

Tunisians residing abroad by region of residence, 2001 - 2008

Region of residence	2001		2008	
	Number	%	Number	%
Europe	642,541	84.1	873,900	82.6
<i>of which France</i>	<i>470,459</i>	<i>61.6</i>	<i>578,000</i>	<i>54.6</i>
<i>Italy</i>	<i>78,581</i>	<i>10.3</i>	<i>141,900</i>	<i>13.4</i>
<i>Germany</i>	<i>44,143</i>	<i>5.8</i>	<i>82,600</i>	<i>7.8</i>
Arab countries	102,725	13.4	153,200	14.5
<i>of which Libya</i>	<i>47,751</i>	<i>6.3</i>	<i>83,600</i>	<i>7.9</i>
North America	17,351	2.3	27,600	2.6
Other countries	1,363	0.2	3,100	0.3
Total	763,980	100.0	1,057,800	100.0

Source: Tunisian Consulates

التّمدّين بالمغرب العربي

- يعبر النمو الحضري السريع عن التحولات العميقة التي يشهدها المجال المغاربي عموماً.
- فالمدينة أصبحت حاضرة في كل مكان وما فتئت توسع مجال تدخلها ونفوذها وهيمنتها.
- بقيت السمة الريفية على سكان المجال المغاربي حتى الحرب العالمية الثانية واضحة،
- لم يسكن المدينة سنة 1936 سوى 21 % من السكان، أي حوالي 3,5 مليون نسمة.
- في 1956، لم يتعد السكان الحصريون 7 مليون نسمة.
- وبهذا **فالتحضر العنيف** الناتج عن ظروف متعددة، أدى مع نهاية القرن 20 إلى بلوغ نسب تحضر عالية في بعض أقطار المغرب العربي وهي كالتالي:

تاريخ الإحصاء	عدد السكان بالمليون	نسبة الحضرين
المغرب (2004)	29.9	55 %
الجزائر (2008)	34.2	65.3 %
تونس (2004)	9.9	65 %
ليبيا (2006)	5.6	86 %
موريتانيا (2000)	3.0	55 %

- ترتبط حركة التمدين بأسباب **تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وحتى طبيعية**،

- **قبل الحرب العالمية الثانية** لم تكن تضم مدن المغرب العربي سوى نسبة ضئيلة من السكان، بلغت **نسبة السكان الحضرين:-**

- **في الجزائر 9 %**

- **تونس 7 %**

- **المغرب الأقصى 16 %**

- **تضاعفت هذه النسب في تسعينات القرن الماضي** بسبب النزوح الريفي والاستثمارات والمشاريع التنموية التي شهدتها المدن، وهو ما دفع إلى تضخمها وازدحامها بالسكان واختلال التوازن القائم بينها وبين الأرياف.

التراتب الحضري ووزن الحواضر الكبرى

- إن الأنظمة الحضرية المغاربية أنظمة رأسية (macrocéphale) تنتظم انطلاقاً من الحواضر-العواصم؛ أي الدار البيضاء، الرباط، الجزائر العاصمة، تونس العاصمة، طرابلس، نواكشوط.
- هذه الظاهرة حديثة العهد ولكن التحولات الاقتصادية كرست هيمنتها الاقتصادية على بقية المجالات الوطنية لهذه الدول.
- تتميز دول المغرب العربي بمميزات حضرية مشتركة مثل مركزية مدنها الكبرى خاصة الساحلية منها (المدن - العواصم).
- في الجزائر المدن المتروبولية الأربعة الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة؛ تضم 16 % من السكان الحضريين،
- في المغرب الأقصى هيمنة الدار البيضاء الاقتصادية والمدينة الأولى في سلم التسلسلات الهرمية لأحجام المدن التي تجمع أكثر من 20 % من السكان الحضريين، وتضم الرباط 11 % من السكان الحضريين.

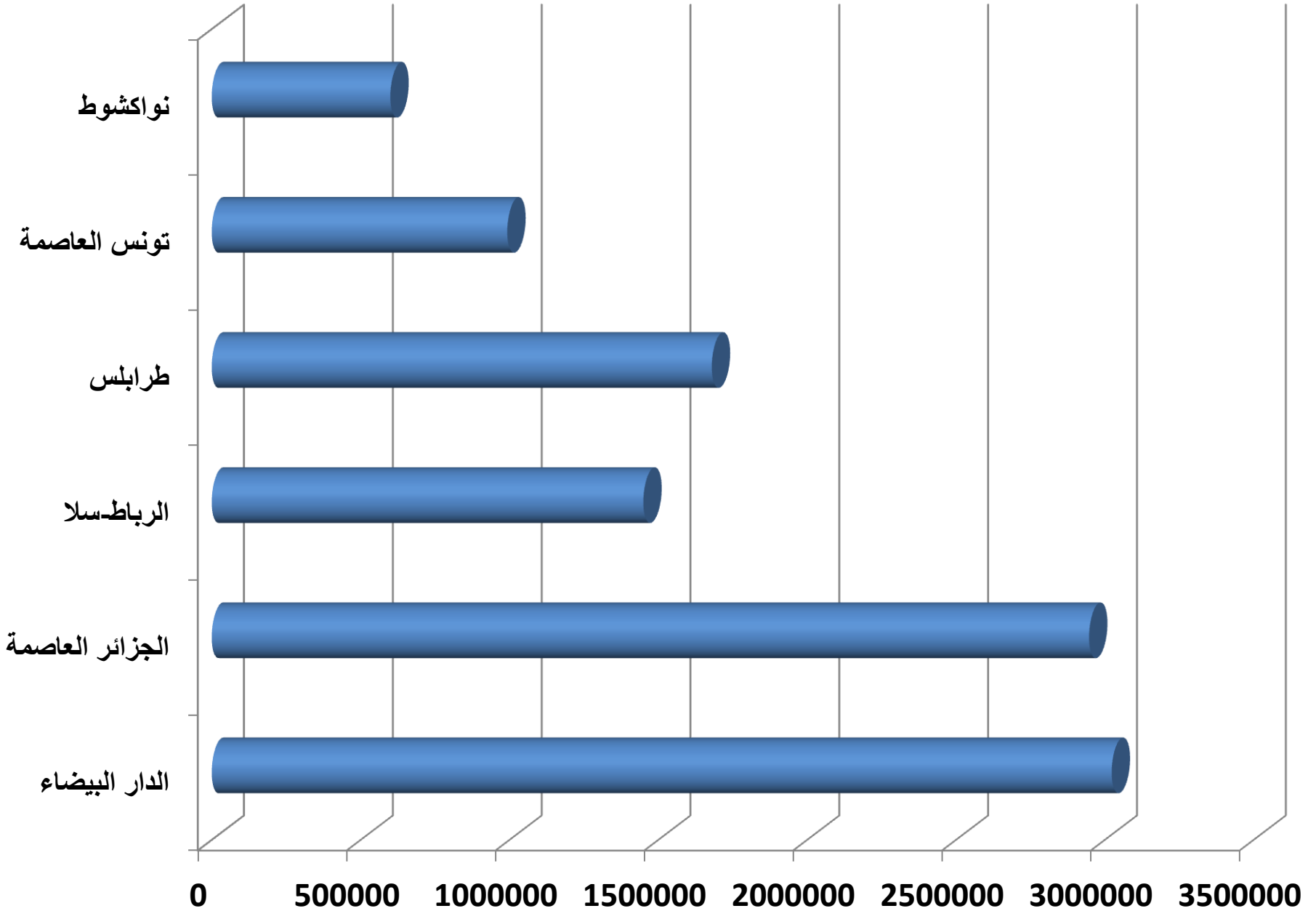
- في تونس هيمنة كبيرة للعاصمة تونس، حيث هناك نظام مركزي وتكدس حضري، فهي تضم لوحدها 39 % من السكان الحضريين، و20 % من سكان البلاد.
- تستحوذ كل من تونس وصفاقس وسوسة وبنزرت على نحو 50 % من سكان الحضريين.
- تضم العاصمة طرابلس بليبيا نحو 33 % من سكان البلاد،
- وتضم طرابلس ومدينة بنغازي نحو 42 % من سكان البلاد،
- تضم نواكشوط ومدينة نوادييو وكايدي ما يقارب نصف سكان موريتانيا.

المدن الكبرى بدول المغرب العربي

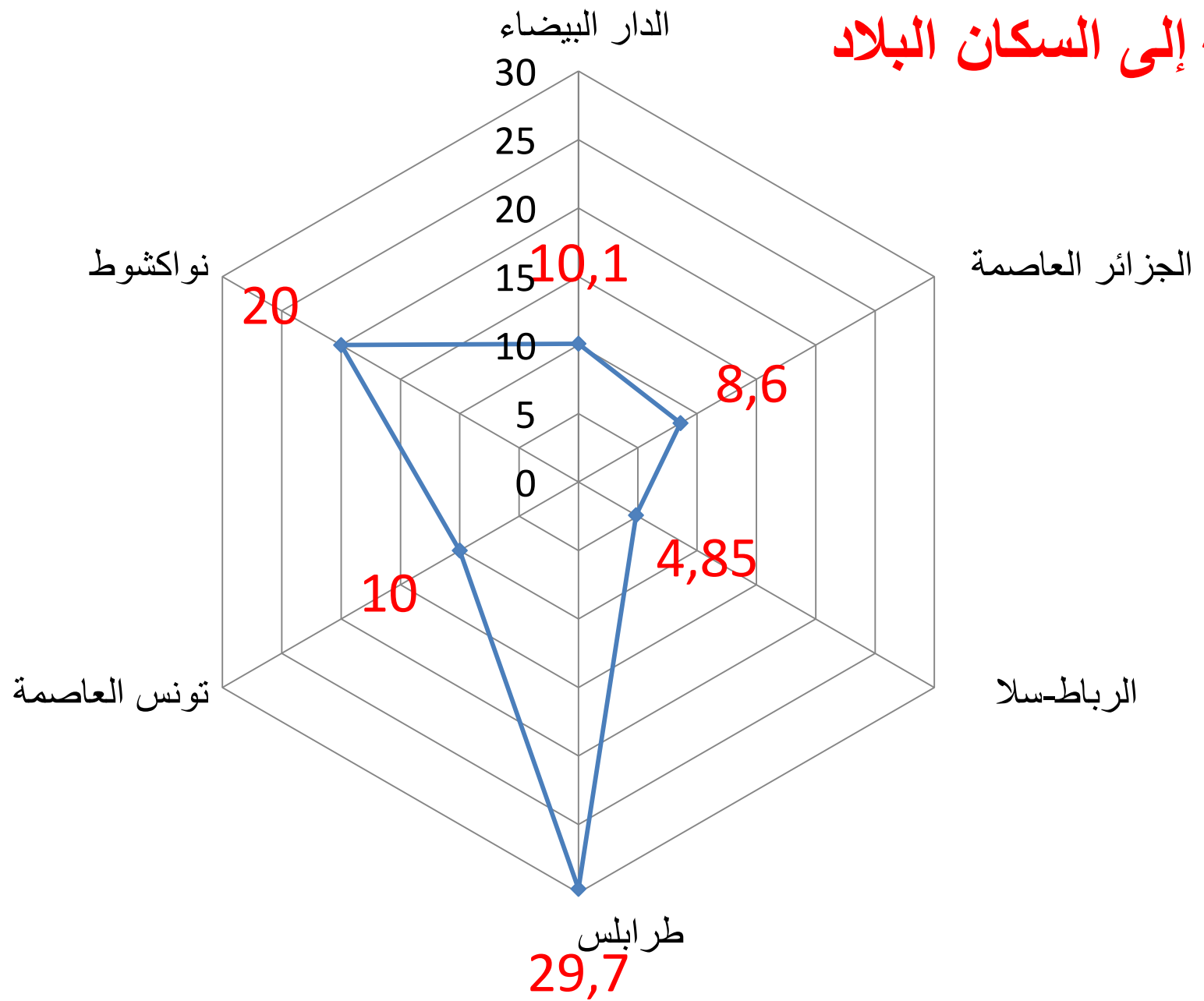
المدن العواصم	عدد السكان بالمليون	% إلى السكان البلاد
الدار البيضاء (2004)	3 023 500	10.10
الجزائر العاصمة (2008)	2 947 500	8.60
الرباط-سلا (2004)	1 450 000	4.85
طرابلس (2006)	1 680 000	29.70
تونس العاصمة (2004)	992 900	10.00
نواكشوط (2006)	600 000	20.00

- إلى جانب الحواضر الكبرى هناك مدن أخرى ذات دور إما جهوي أو إقليمي،
- هذا النوع من المدن أكثر وضوحا في المغرب منه في بقية البلدان المغاربية وأذكر من هذه المدن مثلا فاس ومراكش ومكناس وطنجة وأكاير ووجدة وتطوان، بالإضافة إلى ظهور أقطاب أخرى في مستوى ثالث مثل القنيطرة وسطاط وخريكة وبني ملال وتازة والراشيدية والناظور... الخ،
- وعلى النقيض من ذلك يقل وجود هذه الفئة من المدن في تونس والجزائر وليبيا وحتى موريتانيا.

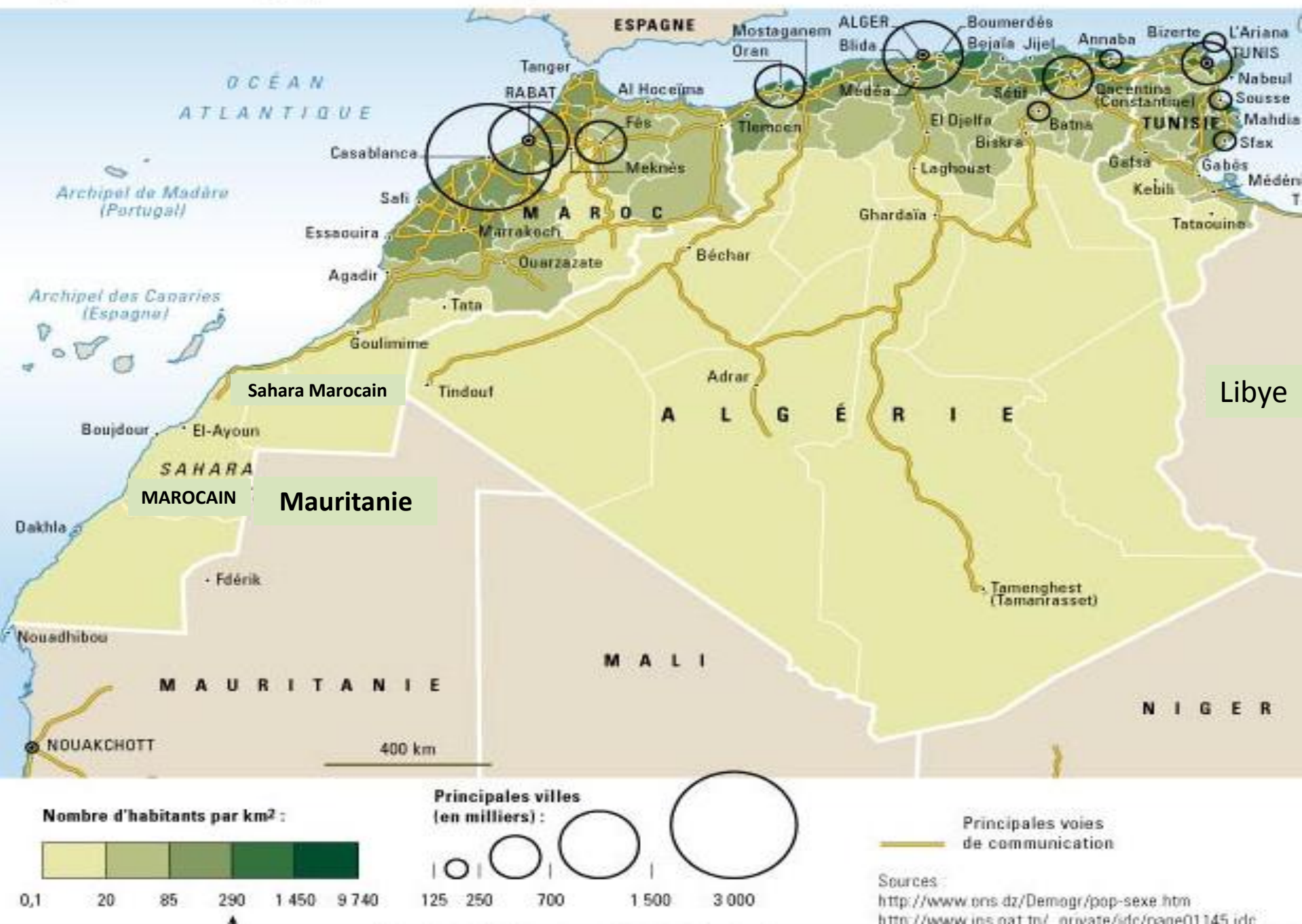
عدد سكان أهم المدن المغربية



النسبة إلى السكان البلاد



répartition de la population au Maghreb central



التوجهات الكبرى لسياسة إعداد
التراب الوطني بالمغرب

- التحديات الكبرى للمجال الجغرافي المغربي
- اختلالات المجال الجغرافي المغربي
- أهداف سياسة إعداد التراب الوطني
- أسس السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني
- الهيكل الجهوية لإعداد التراب
- آليات تفعيل سياسة وطنية لإعداد التراب

التحديات الكبرى للمجال الجغرافي المغربي

□ ديمغرافيا :

- وثيرة التزايد سريعة.
- ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الساكنة النشيطة.
- تفاقم مظاهر التهميش الاجتماعي ثم التباين السوسيو مجالي.
- تزايد الفقر.

□ اقتصاديا :

- ضعف وثيرة النمو 3%
- ضعف الإنتاجية والمردودية
- اكراهات العولمة والمنافسة العالمية
- صعوبة التطور الاقتصادي.

□ بيئيا :

- تراجع المخزون المائي.
- الضغط على الموارد الطبيعية والتلوث الزاحف.
- التقلبات المناخية وتراجع الموارد الطبيعية.

أمام هذه التحديات :

- المغرب مطالب بتأهيل اقتصاده حتى يستوعب التحولات المتسارعة على مستوى الاقتصاد العالمي.
- ربط التكوين بمتطلبات سوق الشغل
- تهيئة المجال الحضري ومواكبة نموه وتطوره,
- المحافظة على الثروات الطبيعية وعدم استنزافها.
- اتباع سياسة ناجحة تفهم وضعية العالم القروي .

اختلالات المجال الجغرافي المغربي

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود عدة اختلالات وظيفية تتجلى في:

- غياب الانسجام المجالي لتمرکز الأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني،
- تركّز التجمعات البشرية على خط الساحل،

تتلخص هذه الاختلالات في النقاط التالية:

- تباين شديد للتراب الوطني، حيث تسود فوارق جهوية مهمة: جغرافية ومناخية وديموغرافية واقتصادية.
- مجال ترابي يتميز في حالات عديدة بالهشاشة، حيث تعاني الأوساط الطبيعية من كثافة الأنشطة البشرية في أوضاع لا يمكن تحملها.
- أوساط ريفية وصلت في حالات كثيرة إلى وضعية صعبة، إما لأسباب تخص الموارد الطبيعية (نقص المياه وتدهور الغطاء النباتي...) أو بسبب تراكم التأخيرات في ميادين التنمية ومرافق البنية التحتية.

- أزمة حضرية تتمثل في وجود مدن كبرى، نشأت بفعل نمو سريع وغير مضبوط بما فيه الكفاية.
- التركز الديموغرافي والاقتصادي بالمدن الساحلية،
- الفوارق في معدل التنمية بين مختلف الجهات،
- تدني حالة الأوساط الجافة،
- اتساع دائرة التهميش الاجتماعي في المدن وفي البوادي.
- كيفية تدارك عدة عقود من التأخر في مجالات حيوية.

أهداف سياسة إعداد التراب الوطني

- **التنمية المستدامة:** إن نمط التنمية الذي عرفه المغرب خلال العقود السابقة لم تتميز بالاستدامة، حيث نتج عنها:-
 - إهدار للثروات الطبيعية،
 - استنزاف للفرشات المائية وتلويثها،
 - تردي المواقع البيئية الحساسة من جبال ووحدات وسواحل وأودية...الخ.
 - لذا أصبح الرهان البيئي من بين أولويات إعداد التراب الوطني .
- **التنمية الاقتصادية الفاعلة:** نقصد هنا الفاعلية الاقتصادية للمشاريع التنموية، فلقد عرف المغرب تأخرا ملحوظا في هذا الميدان. تشهد عليه معدلات البطالة المرتفعة وضعف الإنتاجية وتدني المردودية.
 - كما أصبح صعبا على بعض القطاعات الحفاظ على مواقعها في السوق الداخلي بفعل المنافسة الحادة فضلا عن اختراق أسواق جديدة وفتح منافذ خارجية لترويج سلعها.
- **كيف إذن السبيل لتأهيل النسيج الاقتصادي الذي يفتقر إلى الفعالية ليخوض مرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية ؟**

• **التنمية العادلة:** تنصدر العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية الانشغالات الأساسية لإعداد التراب الوطني، ومن تم العمل على مبدأ التآزر والتضامن الاجتماعي.

إن توزيع فائض التنمية يجب أن يترجم من منظور إعداد التراب في التوزيع الجغرافي العادل لفرص الشغل والتجهيزات الاجتماعية الأساسية؛ نذكر منها **التمدرس والصحة والسكن وشبكات الماء الشروب والكهرباء والنقل والاتصالات التي ترفع من مستوى عيش الساكنة.**

- تهدف سياسة إعداد التراب الوطني كذلك إلى إعداد وتهيئة المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لضمان توزيع أفضل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية،
- يهدف الإعداد كذلك إلى تجاوز الفوارق بين الجهات قصد تحقيق عدالة اجتماعية على كافة القطاعات؛ وبعبارة أخرى هو سياسة اقتصادية واجتماعية وتحقيق تنمية مندمجة.
- يهدف إلى تحسين جودة المجال وتوزيع أفضل للسكان والأنشطة والتخفيف من التباينات المجالية دون إغفال الخصوصيات المحلية أو الإمكانيات المادية لكل جهة والحفاظ على البيئة.
- يهدف إلى تهيئة ترابية شاملة وتطور عقلائي للمشهد الحضري، وتنمية العالم القروي وعلى التوفيق بين التطور الاقتصادي دون استنزاف الثروات وبين العدالة الاجتماعية دون تدمير البيئة.
- فما هي الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني ودورها في الحد من التفاوتات التي يعرفها المجال المغربي ؟

الاختيارات الكبرى لإعداد التراب الوطني

- ❖ **تنمية العالم القروي** : تنمية وإنعاش الأرياف والاعتماد على مؤهلات المجال القروي، وتقريبه من المجال الحضري.
- ❖ **تأهيل الاقتصاد الوطني**: تشجيع الاستثمار - الاهتمام بالفلاحة والصناعة والتجارة والسياحة والاستثمار.
- ❖ **تدبير الموارد الطبيعية والمحافظة على الثروات** : المحافظة على البيئة - ترشيد استغلال الموارد الطبيعية ثم المحافظة على التراث القروي وتوثيقه.
- ❖ **حل إشكالية البنية العقارية في البادية** : البحث عن حلول للبنية العقارية (مشكل الأراضي العرشية والقبلية والحبوس والكيش،...)
- ❖ **تأهيل الموارد البشرية** : محو الأمية - تعميم التعليم - إصلاح المناهج - اعتماد التكوين المهني للفلاح والعامل -
- ❖ **تطور البحث العلمي** ثم توزيع عادل لمراكز التكوين والمعاهد العليا على التراب الوطني .
- السياسة الحضرية** : تنمية المقومات الاقتصادية للمدن - محاربة السكن غير اللائق ثم إعداد تصاميم لتهيئة المدن- تقنين السوق العقاري في المدن.

❖ **تدعيم الوحدة الوطنية** من خلال تحقيق وحدة ترابية شاملة وخلق توازن بين الجهات وتضامن بين كل مكونات المجتمع.

❖ **وضع سياسة تنموية شاملة** توفر حاجات السكان الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع عادل للثروات ثم تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال **تحسين الجودة والأداء**.

❖ **إشراك السكان في التسيير**: مساهمة المواطنين في تدبير شأنهم المحلي.

فرض المحيط الدولي على المغرب هذه الاختيارات حتى يتمكن من مساهمة التحولات التي تجلت فيما يلي:

- **على المستوى السياسي:** دخل المغرب مرحلة سياسية جديدة على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية تملي عليه إعادة النظر في المكانة التي يجب أن يتبوأها إعداد التراب الوطني كمكون أساسي في إستراتيجية التنمية المستدامة.
- **على المستوى المؤسسي:** الاهتمام الرسمي بإعداد التراب الوطني، ويتمثل في إدماج إعداد التراب الوطني في قطاع وزاري يضم مكونات قطاعية مترابطة؛ وهي التعمير والإسكان وسياسة المدينة ثم الماء والبيئة والمعادن، وهذا من شأنه إفراز إيجابيات على مستوى الأداء الإداري من تنسيق الجهود وتحقيق الانسجام بين برامجها ضمانا لوحدة التصور المجالي للتنمية.
- **على مستوى السياق الدولي:** تميز بتحولات عميقة تدرج في سياق العولمة الاقتصادية منها اتفاقيات التبادل وكذا التكتلات العديدة التي تتطلب إعادة تأهيل النسيج الاقتصادي والموارد البشرية وتنافسية مجالية للتراب الوطني.
- **على المستوى الاجتماعي:** يعاني المغرب من تأخر كبير وعجز متعدد الأوجه خاصة في الميدان الاجتماعي مع ضعف هامش تدخل الدولة، حيث أصبح دورها يتقلص تحت ضغط الظرفية لينحصر في دور الوسيط المنظم.

أسس السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني

ترتكز السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني على مجموعة من الأسس أهمها:

• الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني

• تحسيس وتوعية المواطنين بأهم المعوقات والرهانات المرتبطة بمجال إعداد التراب وبالأولويات الوطنية التي تفرض ضرورة تحرك كافة الفاعلين سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

• طرح أفكار جديدة حول تقاسم المسؤوليات (الدولة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني...) في ميدان التنمية المحلية التي يتعين أن ترافق مسلسل التخطيط ووضع مشاريع التنمية.

• تحفيز مختلف المشاركين للمساهمة في تحديد مشروع مجتمعي وطني لإعداد التراب.

• الميثاق الوطني لإعداد التراب

• تحديد الأهداف والمبادئ الأساسية والتوجهات العامة التي يجب أن تقوم عليها السياسة الوطنية لإعداد التراب.

• يشكل إطارا مرجعيا لوضع القوانين المنظمة لإعداد التراب واستحداث الهياكل وآليات التنسيق الضرورية لتدبيره وإعداد الوثائق التوجيهية لإعداد التراب على الصعيد المحلي والجهوي والوطني.

• التصميم الوطني لإعداد التراب

• يعتبر ترجمة مجالية لمجموع الاختيارات السياسية المحددة للبلاد؛ سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومميزات مكونات التراب الوطني.

• يشكل وثيقة توجيهية تهدف إلى إعطاء رؤية شمولية ومتجانسة للتنمية الترابية بتحديد الاختيارات الإستراتيجية على المدى البعيد ووضع إطار مرجعي لمختلف الفاعلين الذين يتعين أن تكون تدخلاتهم منسجمة ومبنية على قاعدة موحدة.

• تفصح الدولة من خلاله على خياراتها في مجال تهيئة وتنمية التراب الوطني بتحديد القطاعات التي تحظى بالأولوية والمجالات الترابية التي تستدعي مجهودات استثمارية فعالة على المدى المتوسط والبعيد.

• المجلس الأعلى لإعداد التراب

تتجلى مهمة هذا المجلس في المساهمة في إعداد ووضع سياسة وطنية في مجال إعداد التراب، واقتراح توصيات توضع رهن إشارة الحكومة من أجل إعداد ومتابعة هذه السياسة.

- وضع إطار قانوني لإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة.
- إحداث لجنة وزارية دائمة لإعداد التراب الوطني.
- إحداث لجن جهوية لإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة.
- تدعيم مركز الأبحاث في التهيئة والإرتقاء به إلى مستوى مركز وطني لإعداد التراب والتنمية المستدامة.
- دعم الإدارة المكلفة بإعداد التراب الوطني.
- إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب الوطني.
- اعتماد السياسة التعاقدية مع استحداث آلية جديدة للتمويل.

آليات تفعيل سياسة وطنية لإعداد التراب

ومن أجل تفعيل هذه السياسة الجديدة تركزت اهتمامات المؤسسة المكلفة بإعداد التراب حول نوعين من الأنشطة:

- النوع الأول: يتعلق بإنجاز دراسات موضوعاتية ذات أهداف ومضامين محددة تسمح بضبط التنظيم المجالي والتفعيل الاقتصادي للمجالات المحركة والمحفزة للاقتصاد الوطني. فالهاجس هو تأهيل وتفعيل مجالاتنا بهدف مواجهة تحديات المنافسة وكسب رهانات العولمة.

- النوع الثاني: يشمل دراسات وخبرات تهدف إلى إعادة تأهيل وحماية مجالات حساسة تحتل مكانة إستراتيجية في المجال الترابي للبلاد، ويتعلق الأمر بإستراتيجية تهئية وتنمية المجالات الجبلية والواحات والساحل. فالإشكاليات التي تطرحها هذه المجالات تهم أساسا ميدان إعداد التراب، وهنا جميع الفاعلين من دولة وجماعات محلية وغيرها مدعوة للمشاركة في معالجتها.

التهيئة المجالية من خلال النموذج الجزائري

- تتربع الجزائر على مساحة واسعة **2381741 كم²**، تتميز بعدم التجانس في وحداتها التضاريسية من الشمال إلى الجنوب.
- تتمثل هذه التضاريس في: السهول الساحلية ثم سلسلة الأطلس التلي فالهضاب العليا فسلسلة الأطلس الصحراوي وأخيرا الصحراء الكبرى.
- هذا التنوع في التضاريس أعطى اختلافا في المناخ وبالتالي تباين في المؤهلات الطبيعية بين شمال البلاد وجنوبها.
- **مر تنظيم المجال الجزائري بعدة مراحل** تبعا لفترات الحكم التي تعاقبت عليه، بداية بفترة **الحكم العثماني** التي تميزت بتنظيم متميز يقوم على نظام البيلك، حيث قسم المجال الجزائري إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:
 - **بيلك الشرق،**
 - **بيلك التيطري،**
 - **بيلك الغرب،**
- وقد اعتمد هذا التقسيم كمحاولة للتحكم الجيد في طرق تهيئة منهجية للمجال واستغلال كل الأراضي.

- تلت هذه الفترة فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر التي كانت بدايته في سنة 1830، ويمكن تقسيم مراحل تنظيم المجال إبان الاستعمار إلى ثلاث مراحل رئيسية وهي :

- **مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر (1830/1910)**

- **مرحلة الاضطرابات وكثرة الحروب والأزمات الاقتصادية (1910/1954)**

- **مرحلة اندلاع الثورة والسنوات الأولى من الاستقلال (1954/1966)**

مرحلة الاستقلال (ما بعد 1962)

- اعتماد الدولة على استراتيجية تنمية سميت بالصناعات التصنيعية **industries industrialisantes** من أجل بناء صناعة ثقيلة قوية وأهمها **صناعة الحديد والصلب وصناعة البتروكيماويات وصناعة الأسمدة وصناعة الإسمنت**... على أن تكون دافعة لصناعات أخرى تمتد من الساحل نحو الداخل مثل الصناعات الميكانيكية والمعدنية والالكترونية والتحويلية... أي تشكيل نسيج صناعي وطني متكامل وبالتالي انطلاق اقتصادي مما يسمح بدفع المجال الجزائري نحو التنمية الشاملة.
- تنمية البادية والحد من الهجرة القروية نحو المدن من خلال **عملية تأميم أراضي المعمرين الفرنسيين وبعث القطاع الاشتراكي الزراعي ثم الثورة الزراعية وتنظيم مجال السهوب الرعوية ثم تلت ذلك مرحلة الهيكلة الزراعية سنة 1987**، وأهم ما جاء فيها إعادة الأراضي إلى مالكيها الأصليين واستحداث المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية على حساب أراضي التسيير الذاتي الاشتراكي ثم تلتها مرحلة خوصصة أراضي الدولة عن طريق الإيجار التعاقدي الطويل الأمد أو ما يعرف بقانون الامتياز. ولإدماج العالم القروي سعت الدولة لفك العزلة عن طريق شق الطرق القروية وتعبيدها وربط القرى بالكهرباء والماء الصالح للشرب.

- تهيئة نطاق الهضاب العليا عن طريق إنشاء حزام صناعي – زراعي – عمراني مع تنشيط الثروة الحيوانية والرعي المنظم بهذا النطاق.
- تنمية المجال الجبلي واستغلال أفضل للثروة الغابوية واستصلاح الأراضي وحمايتها من الانجراف وتوفير التجهيزات الأساسية من طرق وكهرباء وهيكلة النسيج العمراني .
- تنمية الجنوب الصحراوي الواسع وضمان استقرار سكانه بتنمية الواحات واستغلال المياه الباطنية والنفط والغاز والطاقة الشمسية والمعادن النادرة وغيرها.
- تهيئة الشبكة العمرانية باستهلاك عقلائي للأراضي الفلاحية واستخدام أفضل للاحتياجات العقارية وتسيير ناجع للمدن وترقية وظائفها وبناء مدن جديدة والحد من التلوث البيئي الناجم عن تضخم المدن والأنشطة الاقتصادية... الخ.

المرحلة الأولى (1962-1979) سياسة التوازنات الجهوية

- ورثت الجزائر بعد الاستقلال أوضاعا مزرية، تميزت بعدم التجانس في توزيع التجهيزات والمنشآت الاقتصادية والمراكز الحضرية.
- ركز المستعمر كل جهوده على المنطقة الشمالية للبلاد خاصة المناطق الساحلية ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة مما جعل هذه المناطق بعد الاستقلال مستقطبة للسكان لتوفر التجهيزات وتوطن كل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بها.
- زادت هذه الوضعية في حدة الفوارق الجهوية وبرزت هوة كبيرة بين المدن والأرياف وبين المناطق الداخلية للبلاد والمناطق الساحلية.
- أمام هذه الوضعية باشرت الدولة عدة إصلاحات وتدخلات من أجل التقليل من حدة الاختلالات في الانتشار عبر التراب الوطني.

- تمثلت هذه الإصلاحات في البرامج التنموية، استفادت **ثمان ولايات** من برامج تنموية واسعة في الفترة الممتدة بين (1966-1973).

- عمدت الدولة إلى **توظيف عائدات البترول في بناء الاقتصاد الجزائري** بوضع المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي وجهت من خلاله الدولة الاهتمام بقطاع الإنتاج وهذا بإقامة العديد من **الأقطاب الصناعية الكبرى:**

- الأول على محور **عنابة-قسنطينة-سكيكدة**
- الثاني على محور **العاصمة - روية-بجاية**
- الثالث على محور **آرزيو- وهران-مستغانم**

- يهدف إنشاء هذه الأقطاب الصناعية إلى تحديث مناطق الشرق والوسط والغرب الجزائري والقضاء على البطالة وإيجاد نوع من التوازن بين جهات الوطن.

- لكن هذه الإصلاحات تركزت على **المناطق الساحلية والتلية** وبالتالي دعمت وبصورة غير مباشرة التوجه العمراني والاقتصادي الموروث عن الفترة الاستعمارية وزادت في حدة الفوارق بين المناطق الشمالية والجنوبية للبلاد.

مميزات هذه التهيئة

- **غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتهيئة المجالية** في الجزائر آنذاك. وأن كل هذه الإجراءات المتخذة كانت تتسم بغياب خطة متكاملة للتهيئة،
- ومن سلبيات هذه الإجراءات كذلك أنها مست المدن الكبرى فقط واستهلكت أراضي زراعية خصبة لإنشاء الأقطاب الصناعية مثل سهول متيجة وعنابة ووهران...
- **فشلت هذه الأقطاب في لعب الدور المنوط بها**، فعوض أن تحقق التنمية في محيطها تحولت إلى مناطق استقطاب وجذب للسكان خاصة النازحين من المناطق الداخلية، وزيادة تضخم المدن وانتشار البيوت القصديرية على حواشي المدن التي تحولت فيما بعد إلى بؤر للفقر والحرمان والتهميش،
- وهذا يدل على عدم الأخذ بعين الاعتبار الاختلالات الموروثة عن الاستعمار بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من جهة والمناطق الشمالية والداخلية من جهة ثانية، زيادة على عدم الاطلاع على حقيقة كل الجهات والأقاليم الجزائرية قبل مباشرة هذه الإصلاحات.

خلال السبعينيات

- زاد وعي الدولة بخطورة الوضع الذي ميز المجال الجزائري نتيجة الفوارق الجهوية التي أفرزتها الأوضاع المزرية لنتائج اللااستقرار جراء النزوح الريفي كنتيجة للفقر والتهميش الذي شهدته الأرياف الجزائرية آنذاك وكذا التمرکز الشديد حول المدن الكبرى،
- بادرت الدولة بسياسة جديدة تهدف لتثبيت سكان الأرياف وتخفيف الضغط على المدن وزيادة الإنتاج الفلاحي فكانت تحت عنوان الثورة الزراعية وهذا كان في سنة 1971 وخطط لبناء أكثر من 1000 قرية نموذجية بهدف تحسين مستوى التجهيزات في الأرياف وتثبيت السكان.

هذه السياسة لم تحقق الأهداف المنوطة بها لسببين:

- أولا ترك النشاط الفلاحي وتنقل الفلاحين العاطلين نحو المراكز الحضرية لضمان الشغل في الوحدات الصناعية وبالتالي أجور ثابتة وضمان الاستفادة من الخدمات الاجتماعية كتمدرس الأطفال والرعاية الصحية...
- ثانيا تحول الوظيفة الأساسية للقرى النموذجية، حيث تحولت فيما بعد إلى أنوية لمدن صغيرة تحتوي على كل المزايا الحضرية، حيث بلغ عدد القرى المنجزة 750 قرية، أنجز أغلبها على الأراضي الفلاحية الجيدة.

■ ميز **مرحلة السبعينات** أيضا التخطيط المركزي وذلك بوضع المخططين الرباعيين (1970-1973) و(1974-1977) وكان الهدف منهما مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية والبرامج الخاصة،

■ خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي: المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية التي كانت في سنة 1974، ومخططات التجديد العمراني...

■ لقد حقق المخططان الرباعيان بعض النتائج الايجابية نذكر منها على وجه الخصوص توفير مناصب الشغل في المناطق المستفيدة من المناطق الصناعية وكذا في إطار الثورة الزراعية التي مست المناطق الريفية.

■ لكن في الحقيقة إن هذه الأعمال كانت محدودة في الزمان والمكان وبالتالي لم تؤثر كثيرا في الخريطة الإقليمية للبلاد وزادت الفوارق الجهوية حدة خاصة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية مع تبديد للأراضي الفلاحية الخصبة للبلاد.

المرحلة الثانية (1979-1990): المخططات الجهوية للتهيئة

- ظهور سياسة عمرانية ذات صلاحيات لكن بدون سلطة وبدون وسائل في الثمانينيات، ولقد زاد الوعي بالمخاطر التي أفرزتها الاختلالات الموجودة في البلاد، فظهرت التهيئة العمرانية للمرة الأولى وذلك من خلال إحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1979 قصد تأطير ووضع سياسات للتهيئة من شأنها إصلاح الأوضاع المجالية السائدة آنذاك،
- وقد تزامن هذا مع وضع المخطط الخماسي الأول (1980/1985) الذي كان يهدف إلى تنمية المناطق الداخلية للبلاد وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وفي سنة 1981 تأسست الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت على وجه الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية الذي تدرج تحته مخططات جهوية للتهيئة العمرانية.
- تقسيم إداري جديد سنة 1984، حيث ارتفع عدد الولايات من 26 ولاية سنة 1974 إلى 48 ولاية في سنة 1984 وبالتالي أصبحت الولايات الجزائرية تمثل كيانات عمرانية ووظيفة منسجمة ومتقاربة من حيث الإمكانيات والموارد،

- روعي في هذا التقسيم تقليص مساحات كبريات المدن الجزائرية حتى لا تؤثر بهيمتها على نمو الولايات الجديدة، وقد كان لهذا التقسيم الجديد عدة ايجابيات خاصة في المناطق الداخلية للبلاد، حيث أدى ظهور عواصم إدارية جديدة للولايات المستحدثة للمناطق المذكورة التي كانت تعاني التهميش وإلى إيجاد تكافؤ من حيث شبكة العمران والاستيطان البشري،

- تحقيق التوازن في العلاقات بين الولايات بفضل استفادتها اقتصاديا والاستثمار في البنية التحتية.

- وبذلك أصبحت الخريطة الإدارية الجديدة أداة لنشر التنمية وتحقيق التوازن بين أقاليم البلاد والنهوض بالإمكانيات المحلية والحد من ظاهرة النزوح والتركز على الشريط الساحلي وتوجيه التنمية نحو الداخل.

المرحلة الثالثة (ما بعد 1990): غياب إستراتيجية واضحة للتهيئة الترابية

- نسجل غياب أي سياسة عمرانية واضحة المعالم خلال هذه المرحلة التي خيمت عليها الأزمة السياسية منذ بداية التسعينات من القرن 20.
- كانت هذه **الحقبة بمثابة مرحلة انتقالية**، حيث دخلت الجزائر النظام الليبرالي واقتصاد السوق وبالتالي التخلي عن النمط المركزي في التخطيط وهي مرحلة حرجية في تاريخ الجزائر، حيث اجتاحت البلاد أزمة سياسية حادة كانت لها آثار وخيمة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث جمدت كل عمليات التهيئة وأصبح قانون 1987، لا يمثل المرجعية التخطيطية للمجال.
- سجلت الجزائر في هذه المرحلة، الرجوع إلى ظاهرة التعمير الفوضوي وزيادة التركز في المناطق الساحلية وزيادة التهميش والفقر في المناطق الداخلية للبلاد، أدى كل هذا إلى نزوح ريفي شديد وتفرغ بعض المناطق من السكان نتيجة غياب الأمن خاصة في المناطق الريفية.
- وأثناء هذه المرحلة تم **وضع وثيقة** صممتها الوزارة المعنية تحت عنوان "الجزائر غدا" تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الجزائري والاختلالات التي يعانيها وبعض المقترحات.
- كللت هذه العملية بوضع مشروع وطني لإستراتيجية جديدة للتعمير والتهيئة الترابية.

خاتمة

- إن الاستحقاقات والتحديات التي يواجهها المجتمع المغربي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية يدفع إلى تبني سياسة حقيقية لإعداد التراب المغربي.
- مسؤولية ومهمة صعبة تحتاج إرادة سياسية صادقة وقوية وركائز مؤسسية وقانونية توظف وتستثمر جهود كل مكونات التراب الوطني.
- فالهدف الأسمى لسياسة إعداد التراب هو تحقيق تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية وفعالية اقتصادية واستقلال القرار السياسي.
- إن تحقيق التماسك والتقاطع بين هذه الركائز يشكل رافعة أساسية لبناء مشاريع في مستوى تطلعات الساكنة المغربية في عصر العولمة والانفتاح.

- إن **التحولات السياسية والاقتصادية والعولمة الداهمة** يتطلب اعتماد ومقاربات وآليات عمل جديدة تتوافق مع التحديات الجديدة وبالتالي:
 - **إعادة ترتيب أولويات التنمية والتهيئة** التي ينبغي أن تنصب على الجهود الاستثمارية ذات المرونة العالية و
 - **الحكامة الجيدة** ليس فقط على مستوى القطاع العام فحسب بل كذلك مستوى القطاع الخاص، فيما يخص بدرجة أكبر على مستوى فعالية مراكز القرار الاقتصادي والتشريعات والتسيير.

- تعتمد السياسة الجديدة لإعداد التراب في تدبير المجال الترابي على ترسيخ مفهوم مهم في الحياة العامة خاصة في المغرب الأقصى وهو **التشاور والتشارك والحوار والتفاوض بين كل الفرقاء والفاعلين وعلى كل المستويات الترابية من الوطني إلى الجهوي ثم المحلي، مع الحرص على اعتماد النظرة الاستشرافية - التشاركية.**

يقول جون سميث من فرجينيا

(الجغرافية بغير التاريخ جثة لا حراك فيها)

وكذلك يظل التاريخ بغير الجغرافية كأنه عابر

(سبيل ، لا يعرف لنفسه مستقراً يأوى إليه)